الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية والتسيير

السنة ثانية ماستر تخصص علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

تأثيـــــر المديونية العموميـــة علـــى النمو الإقتصادي

- **من إعداد الطلبة :**
- مزوني إلهام
- كسار ناصر

- **أعضاء لجنة المناقشة :**
- الدكتور بكريتي الأخضر :.....أستاذ مشرف.
- الأستاذ :..... أستاذ مناقش.
- الأستاذ :..... أستاذ ممتحن.

2022/2023

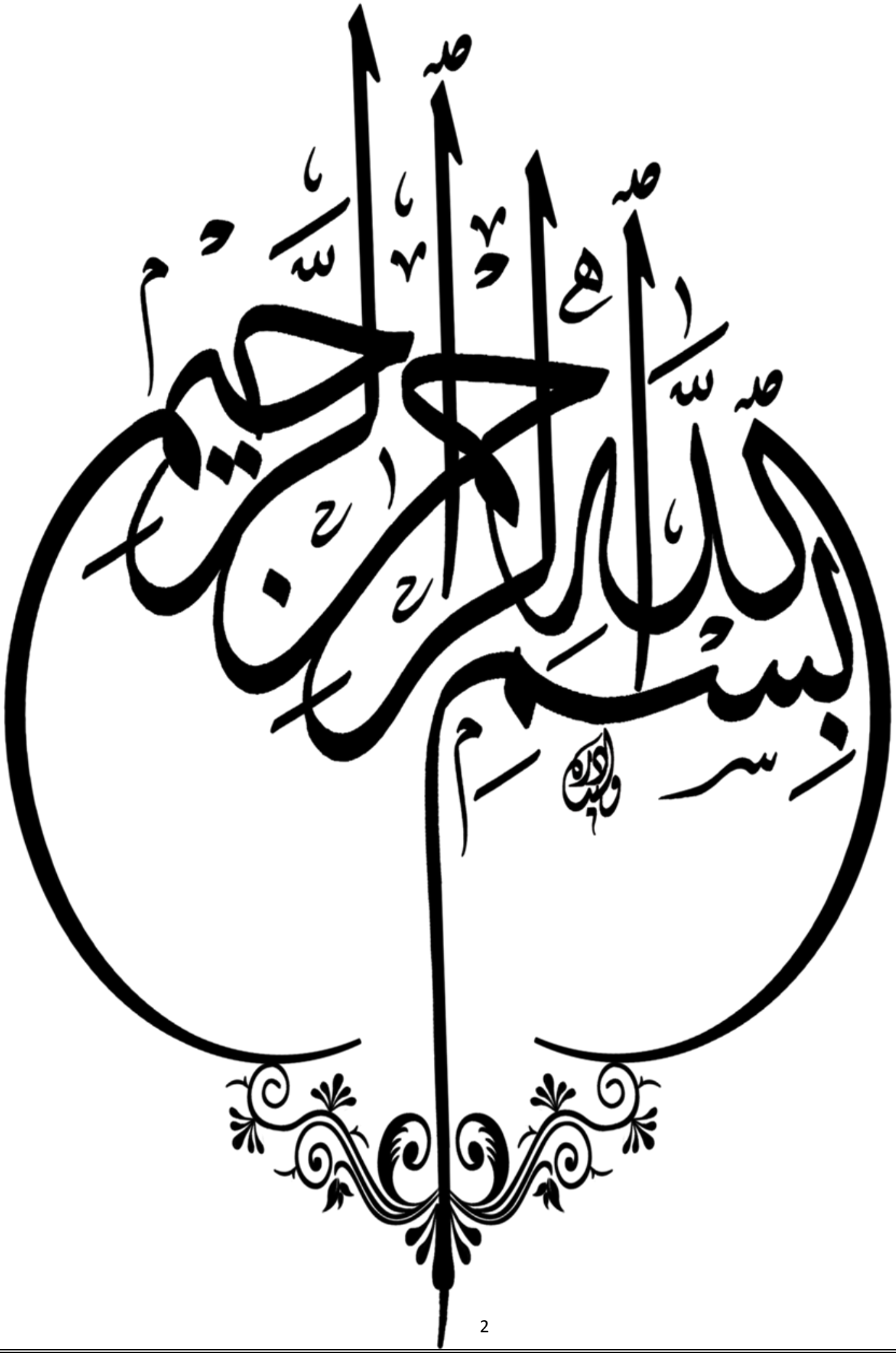
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد و الشكر لله نحمده و نستعينه هو الذي وفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع فهو أحق أن يشكر ويحمد .

كما نتقدم بجزيل الشكر والمتنان الى الستاذ الفاضل الدكتور بكريتي لخضر مشرفنا على هذا العمل والذي منحنا ثقته ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة .

كما لا يفوتنا أن نوجه شكرنا وامتنانانا الى كافة ألساتذة الأكارم الذين أشرفوا على تكويننا خلال مسيرتنا العلمية .

كما نوجه خالص الشكر الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل ولو بالقليل

إهداء

الى الوالدين الكريمين ... إلى أنبل وأوثق رابطة... إخواني و أخواتي.

إلى من ساندني و كافح معي... إلى كل أفراد العائلة عامة.

إلى الأصدقاء والزملاء الذين تحلو بالإيخاء و تميزوا بالوفاء.

إلى كل من قدم لي النصيحة وأعانني ولو بكلمة طيبة.

كسار الناصر

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا...فلقد ضحَّت من أجلي و

لم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام ...(أُمِّي الحبيبة العالية).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة...فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز الأعرج).

إلى أختي حبيبتي رضوة وأخوتي محمد محمد وأسامة وعثمان

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

مزوني إلهام

الملخص:

عانت الجزائر، كغيرها من الكثير من الدول، من أزمة مديونية خارجية خانقة كان من بين أسبابها العجز التي ميز رصيد ميزان مدفوعاتها، ورغم نجاحها في تقليص مديونيتها الخارجية إلى مستويات متدنية جداً نتيجة التسديد المسبق للديون بفضل إرتفاع إيرادات المحروقات الناتج عن إرتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، إلا أن الأزمة النفطية الراهنة والتي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014 وما أدت إليه من عودة العجز إلى ميزان المدفوعات يدفع إلى القلق بشأن العودة إلى خيار الإستدانة الخارجية مع إستمرار العجز واستنفاذ إحتياطي الصرف الذي لعب دوراً جد هام في تغطية العجز حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية للجزائر، الأزمة النفطية الراهنة، ميزان المدفوعات، الصادرات خارج المحروقات، الإستثمار الأجنبي المباشر

Résumé : L'Algérie, comme beaucoup d'autres pays, a souffert d'une grave crise de la dette extérieure, un de ses causes était le déficit qui caractérisait le solde de sa balance des paiements. En dépit de son succès dans la réduction de la dette extérieure à très bas niveaux en raison de prépaiement de la dette grâce à la haute revenu des carburants résultant de l'augmentation des prix du pétrole au cours de cette période, mais la crise actuelle du pétrole, qui a débuté au second semestre de 2014 a conduit au retour du déficit à la balance des paiements versés à se soucier du retour à l'option d'emprunt à l'étranger avec la poursuite du déficit et

l'épuisement des réserves de change, qui a joué un rôle très important dans la couverture du déficit jusqu'à présent.

Mots-clés : Dette extérieure de l'Algérie, crise pétrolière actuelle, balance des paiements, exportations non-hydrocarbures, investissements directs étrangers.

Abstract: Algeria, like many other countries, suffered from a severe external debt crisis, one of its reasons was the deficit that characterized its balance of payments. Although it succeeded in reducing its external debt to very low levels as a result of the pre-payment of debts due to the increase in hydrocarbon revenues resulting from the increase in oil prices during that period, the current oil crisis, which started in the second half of 2014 and led to the return of the deficit to the balance of payments push to concern about the return to the option of external borrowing with the continuation of the deficit and the depletion of exchange reserves, which played a significant role in covering the deficit so far.

Keywords: Algeria's external debt, current oil crisis, balance of payments, nonhydrocarbon exports, foreign direct investment.

المقدمة

المقدمة:

اختلفت آراء الباحثين بين مؤيدين و معارضين حول الأثر الإيجابي للدين العام على النمو الاقتصادي، بحيث عارضت المدرسة الكلاسيكية فكرة الاستدانة، فهي ترى أن المديونية لها أثر سالب على النمو الاقتصادي وتعتبرها مصدر استثنائي وليس أساسي، فمثلا يرى فريدمان أن التنمية لا تحقق بالحصول على القروض وإنما تتحقق بحرية التجارة والديمقراطية والرأسمالية، لكن المدرسة الكينزية ترى أن القرض الخارجي أحد أهم وسائل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد التي تأثر إيجابيا على النمو الاقتصادي وأهم مصدر من مصادر الإيرادات، حيث أيد كينز فكرة تحقيق عجز في الميزانية و سد هذا العجز بالمديونية.

إلا أنه في الغالب أصبحت المديونية الخارجية من أبرز المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول النامية على غرار الجزائر، فعادة ما يكون اللجوء للاستدانة من جهات خارجية التي تتمتع بفوائض رأسمالية، له نتائج عكسية ولا يحقق الأهداف المرجوة للنمو الاقتصادي، حيث كان هذا الأخير من أهم المبررات الرئيسية للتوجه نحو الإقراض الخارجي. إلا أن الواقع أثبت أن هذه الدول شهدت زيادة في أعباء الدين العام استنزاف في مدخراتها المحلية و انخفاض في استثماراتها.

من خلال ما سبق، قمنا بطرح الإشكالية التالية: "ما هو أثر المديونية العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

إشكالية البحث:

إن إشكالية بحثنا هذا تتمحور حول:

كيف وصلت المشكلة المالية المتمثلة في الديون الخارجية إلى مآلت أليه؟

وماذا فعلت الجزائر في مواجهة هذا الوضع الذي يهدد النظام العالمي؟

وإذا ما قامت هذه الدول بأخص الجزائر يدفع ما عليها دفعت واحدة خاصة وأن مداخليها تحسنت وصارت تغطى إجمالي الديون و خدماتها؟

أسئلة الفرعيـة:

الإجابة على إشكالية البحث فإننا نحتاج إلى إجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي المديونية ؟ وما هي أهم أسباب وأثار الأزمة على الدول العالم الثالث؟

ما هي السياسات التي أتبعتها حكومات الدول النامية و المستحدثة منها لمواجهة الأزمة؟

ما هو وضع المديونية الخارجية في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

قمنا بصياغة عدة فرضيات لهذه الدراسة وهذا من اجل اختباز مدى صحتها وهي

1- تلعب المديونية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير راس المال الذي يوجه الى الاستثمار.

2- نتوقع ان تؤثر المديونية على المتغيرات الاقتصادية الخرى كنصيب الفرد من الناتج الوطني معدل النمو رصيد ميزان المدفوعات وقيمة الصادرات.

أهمية الموضوع:

من خلال هذه الدراسة نتمكن من معرفة المسببات الأساسية أزمة لمديونية الخارجية في العالم ومعرفة أثارها علي مختلف الأرصدة كما نتمكن من تقييم السياسات المنهجية لمعالجة من خلال تحليلها وكذا معرفة الإجراءات الجديدة التي تجري استعمالها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام المديونية الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

- قلة الدراسات في هذا المجال خاصة وان معظم الدراسات تتناول المديونية كمشكل في حد ذاته.
- اهتماتنا في هذا الموضوع والرغبة في دراسته.

منهج الدراسة:

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات السابقة، الأعباء والآثار المتعلقة بالمديونية والقيام بدراسة تحليلية للمديونية الخارجية وبعض مؤشراتها، وفي الأخير سنقوم بدراسة قياسية لمعرفة أثر الدين العام الخارجي على المعدلات النمو الاقتصادي، وللوصول إلى الأهداف المسطرة سنتبنى المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** للتعريف على ظروف و ملابسات الأزمة و أجواء تطورها.
- **المنهج الإحصائي:** من خلال الإحصائيات المقدمة و التي تساعد على المتابعة الجيدة الموضوع.

تقسيم الدراسة :

تم تقسييم الدراسة الي ثلاثة فصول :

- الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمديونية العمومية
- الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي والتحليلي للنمو الاقتصادي
- الفصل الثالث: الدراسة القياسية التحليلية

الدراسات السابقة:

- دراسة بالجين فاتح سليمان (2013) بعنوان: "آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا، تبنت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمديونية الخارجية لأربع دول جنوب شرق آسيا وذلك باستخدام السلسلة الزمنية 1990-2008 لتقدير معادلة الانحدار البسيط الخاصة بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي لكل دولة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الخام والدين العام الخارجي لدول ماليزيا، اندونيسيا والفلبين غير أن هذه العلاقة كانت غير واضحة وغير معنوية في تايلاندا.
- دراسة سمير عبد الحفيظ (2014) بعنوان Dette extérieure et croissance économique en Tunisie، بحيث اختبر الباحث أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1970-2010 ، و ذلك باستخدام نموذج ARDL توصل الباحث إلى أن الدين العام الخارجي له أثر سالب على المدى الطويل والقصير.

- دراسة رضي محمد العضايلة حسن عبد الرحمن العمرو و حذيفة سميح القرالة (2015) بعنوان: "هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (2012-1980)"، وهدفت الدراسة إلى دراسة هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2012-1980، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود متجه تكاملي وحيد يصف سلوك المتغيرات على الأجل الطويل ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن حوالي 9% من الانحرافات في المتغير التابع سيتم تصحيحها سنويا، كما تبين وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة (نسبة الدين الداخلي والخارجي) للناتج المحلي الخام باتجاه المتغير التابع (الناتج المحلي) الخام وبالاعتماد على قيم المعلمات في المعادلات تبين أن القروض الخارجية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الأول

ماهية المديونية العمومية

الفصل الأول : ماهية المديونية العمومية

تمهيد:

تعتبر المديونية من بين اهم واصعب المشكلات الاقتصادية التى عانت منها جميع اقتصاديات دول العالم فمع بداية الستينيات ونيل معظم الدول استقلالها لجات الدول الى الاقتراض لتحقيق طفرة اقتصادية بهدف الخروج من حالة التخلف وصولا الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، تعتبر المديونية محل جدال بين كثير من الاقتصاديين فلم تؤيد المدرسة الكلاسكية فكرة القروض ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة من ناحية اخرى نجد ان كثير من الاقتصاديين على راسهم كينز ايد القروض ونادوا بمبدا التمويل بالعجز اي انه لم يعد هناك ضرورة لتوازن الميزانية وإن العجز الذي يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض، فنستعرض في هذا الفصل الاطار النظري للمديونية من تعريفها وانواعها وبيان اثرها.

المبحث الأول: مفاهيم حول المديونية العمومية

اصبحت المديونية الخارجية وتاثيرها على النمو الاقتصادي مشكلة تواجه مستقبل وحاضر التمنية في الجزائر حيث القينا الضوء من خلال بحثنا هدا على الاسباب الحقيقة اللازمة منها الداخلية والخارجية واما احدثته من اثار سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية كتدهور القدرة الذاتية للاستيراد وتراجع معدلات الاستثمار والنمو وتزايد البطالة والتضخم وانخفاض مستوى المعيشة.

المطلب الأول: مفهوم المديونية

الدين أو الاستدانة بصفة عامة هي عملية يلجا إليها الشخص عندما يكون عاجزا عن متطلبات الإنفاق اعتمادا فقط على موارده المالية الخاصة وقد يحدث أن تكون هذه العملية اضطرارية أو يحدث أن تكون مؤقتة أو أن تكون مستمرة وفي جميع الحالات فإن الإستدانة ليست دائما ملجأ للشخص الضعيف فرادا كان أو مؤسسة أو دولة وإنما هو سلوك مطلق في العمل الإقتصادي وكثيرا ما يلجأ إليها الشخص القوي لكن الهدف يختلف بسبب الأقوياء والضعفاء، أما المديونية الخارجية على وجه الخصوص فليس لها تعريف دقيق لكن هناك تعريف انفردت به ثالث هيئات دولية هي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي منظمة التعاون والتمنية وقد اقترحت سنة 1984 ومضمونة هي :

المديونية الخارجية الإجمالية تساوي في تاريخ محدد إلى مجموع التزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين لدولة ما إزاء غير المقيمين والمستوجبة ضرورة دفع الأصل (رأس المال) مع أو بدون فوائد أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد الأصل.

المطلب الثاني: مراحل الأزمة المديونية

ترجع جذور المديونية الخارجية في الدول النامية إلي المراحل الكبرى التي مرت بها العلاقات بين هذه الدول الصناعية وعلي الأخص إلي مرحلة النشأة وتطوير الرأسمالية واحتكار التمويل التي زادت من درجة تبعية الدول النامية للدول الصناعية الرأسمالية وبشكل عام يمكن النظر للمديونية في أفاقها عبر ثلاث مراحل من النمو :

- **المرحلة الأولى: ما قبل الحرب العالمية الثانية**

تمتد هذه المرحلة بين عام 1820 1840 وهي تاريخيا مرحلة ذات حركة دولية عالمية للرساميل وتميزت بتصدير كثير من الرساميل من جانب بريطانيا وفرنسا وتوجه جزء من هذه الرساميل نحو البلدان الجديدة آنذاك وجزء أخر لبلدان العالم الثالث الخاضعة للامبرطوريات الإستعمارية كم شهدت نهاية السبعينات تطورا مفرطا في ديون الإمبراطورية العثمانية ومصر آنذاك البلدان قد اتبعا سياسة التحديث الإقتصادي حملت مفهوم المديونية الخارجية وتحليلها بقروض خارجية وأدى إلى أزمة ناجمة عن الديون حيث وقعت الإمبرطورية العثمانية في أزمة حقيقية .

أما في بداية القرن عقب الحرب العالمية ألأولى فقد تم تحديث الحركات الأولية للرساميل وكانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم وفي ملفات مخزون الديون الدولية نجد في عدد البلدان الأساسية :كندا– استراليا – الهند إلا أن الحدث البارز في هذه المرحلة هو أزمة االقتصادية الدولية التي بدأت في و.م.أ عام 1929 وسميت بأزمة الثلاثينات وقد أدت الأزمة بالدرجة الأولى إلى هبوط مداخيل صادرات البلدان المدينة بسبب الركود في البلدان الصناعية وصعود سياسة الحماية وانهيار أسعار

المواد الأولية مما أدى في نهاية الأمر إلى تفجر أزمة الديون وكانت أزمة الديون دولية ذات مدى عالمي وقد عملت البلدان المدينة في المرحلة الأولى لتجاوز أزمة السيولة وخاصة بمحاولة الحصول على الاعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتنمية خدمة ديونها وبسبب عدم حصول على تلك االعتمادات دخل معظمها في مرحلة عجز عن الدفع منذ عام 1931 وتوقعت عنها حركة تصدير الرساميل وبصورة إجمالية فقد شكلت مرحلة الثلاثينات منطلقا لكثير من التعديلات المتعلقة بالتدفقات المالية الدولية .

- **المرحلة الثانية: ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينات**

يشير استعراض الأوضاع االقتصادية أألولية خلال هذه الفترة أنها شهدت تغيرات عظيمة أبتداءا من توقيع على إتفقية (برتزوودز) التي بوجبتها تم أصاغت نظام اقتصادي جديد من مختلف العناصر الاقتصادية ووضع أسعار ثابتة لصرف قابلة للتحويل ضمن حدود معينة وكذلك تشجيع التدفقات الأولية لرأسمال لألغراض الإنتاجية وتبع ذلك أنشاء مؤسسات.

دولية تفي بهذا الغرض مثل البنك الدولي لغرض إعادة تعمير مادمرته الحرب العالمية الثانية كذلك إنشاء صندوق وذلك إلعطاء أكبر قدرة ممكن لتحقيق السيولة الدولية إلا أن أهم ما شاهدته بدايات هذه الفترة وخاصة على الصعيد الدول النامية فقد حصلت الكثير من الأقطار استقلالها السياسي وبالتالي اندفعت لتحقيق تنميتها االقتصادية ففي العام 1955 كانت المعطيات تسير إلى أن ديون البلدان النامية كانت بحدود (08 مليارات دولارات) وبنهاية الخمسينات كانت هذه الديون قد تضاعفت بسبب حصول عدد من الدول على استقلال وفي الستينات تابعت الدول النامية الإرتباط بشكل رئيسي بالمساعدة العامة للتنمية لتأمين تمويل نموها آنذاك أألمر الذي أدى إلى سرعة تنمي ديونها الخارجية حيث بعد هذه الديون 36 مليار دولار في عام 1967 و66

مليار دولارا في 1970 غير إن هذه الديون لم تهدد الحياة الإقتصادية وقد اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي للدول عكس ما كانت عليه في الستينات والخمسينات.

- **المرحلة الثالثة: الثمانينات وحتى الوقت الحاضر مرحلة الأزمة:**

شهدت هذه المرحلة بداية االنطالق نحو مأزق المديونية الدولية فقد أدت المرتفعة إقراض البلدان النامية خلال عقد السبعينات مع تدهور نموها المالية في بداية الثمانينات أي حدوث الأزمة وقد ظهرت بوادر االزمة أبتداءا من بولندا عام 1981 حينما تبين بأنها ليس بمقدورها دفع ما ترتب عليها من فوائد لقروضها الخارجية أي ان هذه االزمة طالت حديث منعزال، ولم تؤدي إلى إثارة الدول حول المواضيع الإجمالية لتحويلات الدولية إلا أن أزمة الديون تكررت في المكسيك في 1982 حينما تبين أنها غير قادرة على مواجهة إلتزامات الدفع واعتبارا في هذا التاريخ انهارت ثقة المصاريف بالقدرة المالية لجملة البلدان المدينة الأساسية وترجمت النتيجة المباشرة بتعبير موقف المصارف حبال مدينين من الدول النامية بإتجاها الإجراءات، وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع الدين الخارجي لهذه الدول قد تضاعفت خلال فترة (2000–80) حيث وصلت في عام 2000 إلى 2120.9 مليار دولار والدول النامية تطورت في ديون كبيرة وتقلصت حصلها العملات الأجنبية والإحتياطات.

و ص ن د أصبح ليس له أهمية بسبب القروض الضئيلة التي يمنحها لكن الدولة تمنح شهادة حسن السلوك من أجل حصول على قروض جديدة لإعادة جدولة القروض.

المطلب الثالث: أسباب المديونيـة

هناك عدة تغيرات لشرح هذه الوضعية يمكن حصرها في أسباب داخلية و أخرى خارجية تعود إلى خلل في السياسات الداخلية مع تسليمها بان مشاكل المديونية تختلف من بلد ألخر أن تصاعد المديونية للدول النامية يعكس غياب االستخدام أألمثل القوارض و العجز عن تنمية الطاقة التصديرية لهذه الدول و يمكننا التعرض السباب التي أدت إلى المديونية فيما يلي:

أولا : الأسباب الداخلية لأزمة المديونية

أ- عدم الكفاءة السياسات الداخلية وفشل الإصلاحات الهيكلية:

إذا أرادنا الحوض في السياسات التي طبقتها الدول النامية فإننا نقول أنها لم تكون مجدية اقتصادياتها سواء في فترة تشجيع الإدخار المحلي والاستثمار والسياسات النقدية والضريبية وسياسة الأسعار ومعدلات الفائدة والصرف وكان عمل السياسات عكسي حيث عرض انخفاض في الإدخار المحلي والاستثمار ونقل فعليات وشجعت هروب رؤوس أما فيما يخص فشل الإصلاحات الهيكلية يرجع إلى الأنظمة الإفريقية بصفة شبه كلية في تنفيذ التوجيهات الكلية بصفة فعالة ولم تتم بعض الدول برنامج التصحيح إلى نهايته ومساعدة البنك العالمي والمقرضين تم إنفاق مبالغ ضخمة في مشاكل الإستثمارية الفاشلة.

ب-الدور التدخلي للدولة والاقتصاد المزدوج:

أن حكومات الدول النامية دعمت دورها ومراقبتها على مختلف أوجه الحياة االقتصادية فتدخل السلطات العمومية باستمرار في مجالت الإنتاجية والمالية والإنفاق العمومي وأصبح واضح منذ وقت طويل إضافة إلى مركزية القرارات المتعلقة بتحرير وتشغيل الموارد نظام أألسعار عدم فعالية القطاع العام.التبذير .مختلف أألعفآت ضريبية لملائمة الاستثمار قي الصناعة وكل هذا بأن تدخل الدولة لم ينجح في ترقية الممولة فتحت ضغط الحكومات أصبحت البنوك تمنح قروضا للمؤسسات العمومية والقطاعات ذات الأولوية بأسعار هي في الواقع

أقل من تلك السائدة في السوق ولكن الفارق بين التكلفة للقروض وعوائدها هو في الغالب ضعيف جدا لتغطية تكاليفها وكثير من هذه القروض لم يتم تسديدها.

ت-العجز في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال:

تعتبر المديونية دوما نتيجة العجز في ميدان المدفوعات بصفة أدق من ميزان الحسابات الجارية المشتريات من الخارج أكبر من المبيعات واغلب دول العالم الثالث عرفت منذ مدة طويلة عجز في حساباتها الجارية وهذا العجز هو حاجة هذه الدول التي والتجهيزات الموارد الأولية لصناعتها وتطوير اقتصادها ولتمويل العجز الموجود في الميزان كانت تلجأ للقروض الخارجية، أما جانب رؤوس الأموال هو بدوره يعتبر ذو أهمية كبيرة في تطوير المديونية انه كان يقلص من قدرة الاستثمار المحلي ويؤدي بالضرورة إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض رؤوس الأموال المحلية الهاربة، ونقصد بهروب رؤوس الأموال القيمة الإجمالية لمجموع تدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمرت على موجودات حقيقية كالعقارات أو حتى على شكل استثمارات مباشرة في الخارج من طرف المواطنين.

ث-استعمالات القرض:

لتثبت المديونية يجب أن تستعمل الدولة المقرضة للأموال الداخلة إلى الوطن من الخارج في تمويل أنشطة لها معدل المرودية عالية لضمان خدمات المديونية والإخلال لهذه القواعد أي الاستعمال القرض في أنشطة عقيمة الإنتاج والربحية أو الإدارية التي تسمح بجلب العملة الصعبة فالقروض قي هذه الحالة ليس لها أثر على المدى الطويل سوى رهن مسبق لجزء من الإيردات الخارجية المقبلة للبلدان النامية وبصفة عامة تفتقر الإستراتجية واضحة لإستغلال القرض استغلال أمثل.

ج-النمو الديمغرافي الكبير وانخفاض الدخل القومي:

عرفت الدول العالم الثالث زيادة سكانية كبيرة وهذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في الإنتاج بحكم الإنهيار الإقتصادي الذي مسها عقب استقلالها، وهذا كله آثر على الدخل القومي الذي مستوياته في الدول العالم الثالث.

ح- التصنيع غير الفعال :

أنشأت هذه الدول بعد استقرارها السياسي مشاريع عمومية لغرض تحرير اقتصادها وتنشيط الصناعة حيث هذه الصناعات الي تنشط مباشرة لإنشاء السلع التصديرية مما تسبب في حدوث تناقص داخلي بين قروض الخارجية الضخمة والتصنيع، هذه المشاريع غير فعالة للتصدير ويمكن أن تستعملها في تسديد خدمة الدين.

خ- الحروب والتزايد النفقات العسكرية :

يؤكد الإتفاق الأمريكي لحقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية أن العالم أنفق في الثمانينات على الأسلحة مبلغ 2000 مليون دولار كل 24 ساعة وثلث هذه الأسلحة تشتريها الدول العالم الثالث، تشير مجلة التمويل والتنمية مارس 1992 أن حكومات الدول الإفريقية خاصة جنوب الصحراء تنفق ما يفوق أربع مرات ميزانيتها لصحة في النفقات العسكرية.

ثانيا: أسباب الخارجية لأزمة المديونية

الأسباب الداخلية تؤثر بنسبة 20% في أحداث الأزمة أما الأسباب الخارجية تؤثر ب 80% ومن أهم الأسباب هي:

أ – الصدمات البترولية في سنوات 1973 – 1979:

في بداية 1979 عرف سعر البترول ارتفاع ب 03 دلار ويصل إلى أكثر ب 30 دولار في قترة 1979 و1980 أثر كثيرا في تضخم الفاتورة البترولية لدول المستوردة للبترول قدرت ب7 مليار دولار سنة 1973، 24 مليار دوالر سنة 1974، و100 مليار دولار سنة، 1981 لعبت السياسات الإقتصادية في بلدان الصناعية دورا أساسا في تفجر أزمة الدين الدول النامية قد وضعت فوائض لدول OPEP في البنوك التجارية العالمية في شكل ودائع قصيرة الأجل هذا ما يؤدي إلى خلق سيولة فائضة في النظام العالمي، ما دفع إلى إعادة البنوك تدوين الفائض في شكل القروض لدول النامية، هكذا تقلص أثر الكساد العالمي وتصاعدت المديونية.

ب- الركود الإقتصادي العالمي :

المتمثل في صدمتين 1974-1975 .... 1980-1982 حيث إنخفض النمو الإقتصادي العالمي خاصة الدول النامية وأدى الى تقليص طلب على المنتجات الدول النامية من طرف الدول الصناعية وبالتالي تدهور عوائد الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الإستراد وإنخفض الناتج المحلي الخام لدول النامية 2% مفهوم المديونية الخارجية وتحليلها في السنة، بعض الدول قدرت الخسارة ب 28 مليار دولار وجعل الكثير من الدول غير قادرة على تحصيل العملة الصعبة لإنجاز إلتزماتها.

ج – ارتفاع أسعار الفائدة :

يعتبر من أهم الأسباب الخارجية المهمة التي أدت إلى ارتفاع القروض البنكية في الدول النامية خاصة بعد صدمة البترولية 1979 و1980 وبسبب السياسات المالية الإقتصادية المطبقة لتخفيض الضغوطات التضخمية وعجز الميزانيات الدول OMC وبعد فشل في مواجهة الأزمة الحادة للإقتصاد الرأسمالي تم التحول

إلى سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة الأزمة ومحاربة التضخم واللجوء إلى أسواق رؤوس الأموال بدال من التوسع النقدي، وقدمت و.م.أ هذا في بداية 1980 وأدى إلى ارتفاع خدمة الدين.

د- ارتفاع سعر الصرف الدولار:

بعد إبرام اتفاقية PLATZA في نيويورك سنة 1985 خاصة أن الدولار هو العملة الأساسية التي تقوم بها المديونية في الدول النامية فحوالي 80% من المديونية هذه الدول مقدرة بالدولار الأمريكي ومن ثم انخفاض هذه العملة تكون لها آثر سلبي على البلدان في الفترة بين 1979 -1983 ارتفعت نسبة المديونية بحولي 2.5 وأدى إلى انخفاض سعر الدولار.

هـ- انخفاض القروض الخاصة وزيادة الديون متعددة الأطراف :

في 1986 قدرت التدفقات الصافية للقروض إلى الدول النامية ثلث ما كانت عليه في 1981 ورغم منح القروض الخاصة للدول النامية ارتفعت إلى 68 مليار دولار في 1986، أما الحصص المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي التي تجاوزت مبلغ 1.6 مليار دولار ارتفعت إلى مستوى قياسي بمبلغ 8.7 مليار دولار.

المبحث الثاني: آثار المديونية على اقتصادية الدول و الحلول المطروحة

نتج عن المديونية أثار سلبية قد مست اقتصاديات الدول سلبا نتيجة أبعاد المديونية لذا طرحت حلول لمعالجة هذا الوضع.

المطلب الأول: الآثار المترتبة عن المديونية

1- آثار الدين على الاستثمار:

منذ عام 1982 ظهرت مشكلة الدين الخارجي وأنخفضت معدلات الاستثمار في معظم البلدان الدائنة وأنخفض مستوى الاستثمار إلى النتيجة المحلي الإجمالي إلى نسبة 24 % في فترة 1981-1971 إلى 18 % في فترة 1982 1987- وذلك بانخفاض خدمة الدين ونقص رؤوس الأموال الأجنبية وانخفاض حافز الاستثمار.

2- أثر الدين على التجارة الخارجية:

أ- إضعاف القدرة على التمويل:

ضعف المديونية مرتبط بضعف القدرة المالية للبلدان النامية وتبرز هذه الظاهرة عندما تكون مدفوعاتها من خدمة الدين أكبر من القروض الجديدة وتبرز تباطؤ االقتراض وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض القروض الممنوحة لدول النامية الى مليار دولار سنة 1987-1988 أما التحويلات الصافية الممنوحة من طرف البنك العالمي لصالح الدول النامية خلال فترة 1990-1994.

ب-إضعاف القدرة على التجارة الخارجية:

يمثل دوما في حالات بلدان المتخلفة القطاع المتلقي لصدمات خاصة على مدى متوسط والطويل ويعود ذلك إلى تقلبات الصادرات والقدرة الذاتية على الإيستراد و تأثر على الإيستراد باالنخفاض والصادرات بالإرتفاع،

ت-تزايد العجز في ميزان المدفوعات:

عانت الدول النامية من موازين مدفوعاتها واستمرت المديونية تأثر سلبا على التنمية االقتصادية لهذه الدول وعجزت الدول النامية على تحقيق معدالت النمو وإذا ما تحقق فائض يبقى مؤقتا ما دام الدين يستهلك الصادرات.

ث-ارتفاع معدل التضخم :

زيادة معدلات التضخم في الدول النامية من أهم النتائج لذا يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية وإرتفاع ألسعار ويزيد ذلك حدة التضخم ونقص عرض منتجات في السوق وإستمرار.

ثالثا: أثر الدين على الإستقلال الاقتصادي:

من أخطر آثار المديونية هي التبعية االقتصادية لبلد الدائن يمتص دماء الشعوب و يمكن إضاحة مؤشرين هما :

أ – ارتفاع نسبة المديونية إلى الناتج المحلي:

ازدادت الديون دول النامية إلى إجمالي الناتج المحلي المستحق كلما زادت الدول في تمويل ألجنبي فيزيد نتيحها القومي .

ب – زيادة التعامل التجاري مع دول معينة

القروض الأجنبية تأثر تأثير واضح في هيكل توزيع الجغرافي التجاري من خلال تأثر هذه القروض على شكل زيادة السلع والخدمات لدول الدائنة وزيادة صادراتها لتسديد فوائدها.

المطلب الثاني: حلول لمعالجة الدين الخارجي

أولا: إعادة الهيكلة

في فترة 1995 – 1998 لتخفيض المديونية أعيدت هيكلة الديون أي تخفيضها جزئيا وفق خطط من أهمها :

خطة بيكر : خطة تخص 15 بلد من بلدان الدائنة وترتكز على ثالث نقاط هي :

- إتباع برنامج التصليح الهيكلي الموجه أساسا إلى استعادة النمو.

- اقتراض جديد و منسق من طرف البنوك التجارية.
- منح قروض جديدة و مراقبتها.

خطة برادي : مخطط يخص 29 بلد هدفه منح قروض جديدة مرتكزا على تصليح في أجال متوسطة و استعمال موارد مؤسسة مالية لتسهيل العمليات.

خطة مراو : تقوم البلدان النامية إلى تحويل جزء من ديونها إلى سندات.

- أما الدول النامية طبقت سياستين :

سياسة انكماشية : تخفض نفقتها االستثمارية لعدم القدرة على التمويل و هذا يؤدي الى تخفيض المشاريع.

سياسة التوسعية : تتجه نحو زيادة الصادرات للحصول على عملة صعبة و تحقيق.

النمو ينتج انخفاض المديونية بفضل الدعم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

تبديل الديون :

أهمية تبديل الديون كونها تسمح بتخفيض مستحقات الديون وتتمثل:

أ- مبادلة الديون بالسندات والمساهمات:

- مبادلات بالسندات هي تبديل دين قديم بسندات ضعيفة أو معفاة من الفائدة والتسديد مضمون من قبل بلد الوسيط.
- مبادلات بالمساهمات هي مبادلة بأصول المستثمر يبحث عن مساهمة في شركة معينة.

ب-مبادلة بعملة صعبة :أي يقوم البنك المركزي بإصدار سندات جديدة محرر بعملة محلية مقابلة ديون مستبدلة.

ت-إعادة شراء الدين :

وهي شراء دين عند انخفاض قيمته في السوق الثانوي يتخلص من دفع الفوائد.

ثالثا: إعادة الجدولة :

هي تأجيل وتمديد مدة سداد القرض وبشروط جديدة .هناك فرق بين أعادة الجدولة و إعادة الهيكلة .

إعادة الهيكلة صعبة التطبيق تحتاج إلى قدرة اقتصادية كبرى .من أهم أعادة الجدولة موافقة نادي باريس إلى تبديل 23 مليار دوالر في فترة -1976-1988-

بالإضافة إلى الحلول ظهرت أخرى حدية:

وضع إستراتجية مستدامة للإقتراض:

- يتوقع المقرض مواصلة خدمة الدين دون تغيير أو أجراء تصحيح.
- مسح ديون دول النامية
- نتيجة فشل الحلول المطبقة لأنها لا تقضي على الأزمة من جذورها الزم أنشاء إتحاد دول النامية لطلب إلغاء الديون.
- تمديد أجال الإستحقاق.
- بسبب تراكم الديون القصيرة ألأجل واجب تمديد أجال االستحقاق و ترتب عليه دفع الدين بشروط جديدة.

لقد استنتجنا من هذا المبحث آلثار والحلول وخطط التنموية بهدف معالجة هذه الأزمة.

المبحث الثالث: أزمة المديونية الخارجية الجزائرية

الجزائر من بين العديد من الدول العالم الثالث اتبعت سياسة ائتمانية تفوق قدراتها بالإضافة إلى ضعف الإدخار المحلي فالحل من اجل التمويل خلال السبعينات كان اللجوء إلى الإقتراض الخارجي وهكذا وصلت إلى أزمة المديونية.

المطلب الأول: أسباب انفجار أزمة المديونية في الجزائر

لعبت الأسباب دورا في تفاقم أزمة المديونية ونلاحظها كالآتي :

أولا: الأسباب الداخلية

- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- إضعافها على قدرة على الاستثمار الداخلي.
- عدم وضوح سياسة الإقراض الخارجي.
- لجوء الجزائر إلى قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية.
- تدهور القطاع الزراعي.
- ارتفاع القروض في سنة 1979 بسبب المتغيرات التي طرأت على اجرءات التمويل.
- التمويل بعجز الميزانية.
- إصدار كمية من العملة دون مقابل لها من إنتاج أو رصيد من العملة.
- ارتفاع خدمة ومعدل السنوي الذي يجب دفعه كفوائد سنوية.

نسبة الصادرات المخصصة لسداد خدمة الدين فترة 1994-2004:

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
12.6	17.7	21.68	22.21	19.80	39.05	47.5	30.3	30.9	38.8	47.10

ثانيا: الأسباب الخارجية

انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 حل بصدارة بنسبة 95% أي 500 مليون دولار سنويا ونلاحظ ذلك في الجدول التالي:

سنوات	2001	2000	1999	1998	1997
سعرا لبترول الخام	26.9	22.9	22.9	19.9	20.2

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994
0.966	1.118	1.228	1.471	1.678	1.719	1.878	2.111	2.256	1.770	1.390

تطور أسعار الدين لفترة 1994-2004:

اختلال التوازن في 1986 للصادرات وصل سعر البرميل إلى 10 دولار امركي خسارة 45% من إيرادات الصادرات وفي 1990 زادت الواردات لتعميق التبعية الغذائية الجدول يوضح فائض في سنوات 2001-2000 وانخفض سنة 2002.

وضعية الميزان التجاري للفترة 1997-2002:

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الميزان التجاري	5.69	1.51	3.36	12.30	9.61	6.70

المطلب الثاني: تطور وأثار المديونية الجزائرية

أولا: تطور المديونية الجزائرية

تطورت الديون من سنة 1985 – 2003 حسب الفترات التالية :

(1985-1990) ارتفعت إلى 17.31 مليار دولار لتصل الى 251.28 مليار دولار بسبب انهيار أسعار البترول:

انخفضت لتصل إلى 25.724 مليار دولار أي بنسبة 7.2% وبعدما كانت 27.875 مليار دولار

(1994-1996) ارتفعت من 29.486 مليار دولار الى 33.651 مليار دولار أي بنسبة 12.4%

(1997-2001) انخفضت بعدما تجاوزت 31.222 مليار دولار الى أن تصل إلى 22.571 مليار دولار أي بنسبة 38.30.%

(2002-2003) استقرار نسبي لديون الخارجية.

(2004/12/31) ديون طويلة ومتوسطة الأجل ارتفعت إلى 21.411 مليار دولار.

ثانيا : أثار المديونية الجزائرية :

1- أثر على ميزان المدفوعات:

تميزت سنة 2002 في وضعيتها المالية بتحسن رغم انخفاض سعر البترول وانخفاض الصادرات أما المداخل سجلت استقرار، وأستقر الحساب الجاري.

2- أثر على سعر الصرف:

تخفيض سعر الصرف لدينار جزائري منذ 1979، وأصبحت هناك منافسة لسلع الجزائرية.

3- أثر على التضخم:

نتيجة زيادة القدرة الشرائية عن المنتوج المعروض وأخل التوازن بسبب العجز المستمر في ميزانية العامة.

المطلب الثالث: سياسات الحكومية المطبقة وأخرى مقترحة

أولا : السياسة الحكومية المطبقة

أ- إعادة الجدولة :

اتفاقية ما بين الدائن والمدين يرمي إلى تغيير أجل أسحقاق أقساط مبالغ المقرضة مع ارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى 73% من أيردات الصادرات تحققت في 1991 شروط أعادة الجدولة وهي:

- عدم القدرة على تسديد المستحقات
- طلب الجزائر من صندوق النقد الدولي النظر في رزنامة الديون
- عقدت مؤتمرات لإعادة جدولة الديون أكثر من 5300 مليون دولار.

الجدول: اتفاقية لإعادة جدولة الديون للجزائر مع نادي باريس –جدولة الأولى– الإتفاقيات 01/06/1994 البلدان الدائنة.

- سبتمبر 1994 هواندا، النمسا، كندا، فرنسا.
- أكتوبر 1994 بلجيكا، فيلندة، أسبانيا، البرتغال.
- نوفمبر 1994 الدنمارك، ألمانيا، سويسرا.
- ديسمبر 1994 السويد، و م أ، اليابان، بريطانيا، نرويج.
- مارس 1995 أيطاليا.
- المجموع 17 أتفاقية.

ب–إعادة التمويل :

إعادة هيكلة الديون ومواعيد أستحقاقها ويؤدي إلى تخفيض خدمة الدين سنويا ويغير تشكل الديون خلال فترة زمنية محدد الجزائر أعادت تشكيل ديونها أكثر من 50% من مداخل الصادرات وغيرت الدين من قصير إلى متوسط الأجل لرفع االستثمار.

ت–تحويل المديونية إلى استثمار:

- اتفاقية تحويل المديونية إلى استثمار حيث أعلنChirac jacques عن تحويل 60% من المديونية إلى استثمارات.
- تم أعادة جدولة 520 مليون دولار وقدرت المديونية سنة 2004 ب 23 مليار دولار.

ثانيا: السياسة المقترحة لتخفيض المديونية

1- اعتماد على قطاع المحروقات :

مرت المحروقات بمرحلة حاولت الحكومة حصول بقيماتها على قروض طويلة الأجل وحصلت على قرض ب 100 دولار في 02 08/1991/ بالإضافة الى إتفاقية حق الإستغلال للشركات الأجنبية للحقول البترولية مقابلة حقوق أستغلال.

2- أعادة تشكيل ديون خارجية

تعهدت الحكومة مع أيطالية بقيمة 2.5 مليار دولار

3- سياسة التقشف

تستوجب التحكم الأقصى والأمثل في إيرادات الدولة من العملة الصعبة وقدرت ب 3 مليار دولار.

4- القروض بعمليات رهن الذهب SWAP

تعني بيع الذهب للحصول على العملة الصعبة قامت بها الجزائر سنة 1991.

- تطرقنا إلى أزمة المديونية الجزائرية بأبعادها وذكرنا حلولها المطبقة ولم ننسى المقترحة.

خلاصة الفصل الاول :

إن أزمة المديونية في اغلب الدول النامية كانت زمة سيولة وليست ازمة دائمة ناتجة عن عدم القدرة على الوفاء فان الازمة التي يعيشها البلد المدين انما يعود سببها إلى وضع مؤقت لايقدر فيه التدبير أو اقتراض مبالغ بالعملات الصعبة تكفي لسداد ديونه الخارجية المستحقة أما أزمة عدم القدرة على السداد فيكون البلد عاجزا عن السداد حينما يكون في وضع لا تكفي مداخيله المستقبلية الوفاء بخدمات ديونه المستحقة وبمعنى آخر ان ازمة عدم القدرة انما تعني ان الثروة الحقيقية التي استطاع البلد المدين توليدها لا تمكنه من سداد ديونه الخارجية مستقبلا.

تحدثنا في المبحث الأول عن ماهية المديونية وما آثارها واسباب تفاقم ازمة المديونية وكيف تقع دول كثيرة في مصيدة المديونية الخارجية وكيف يؤثر ذلك على البلد في مختلف الجاهات الامر الذي يتوافر ادارة جيدة للمديونية من طرف الدائنين والمديونين لتفادي ازمات المديونية وتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، عن آثار المديونية على اقتصاديات الدول والحلول المطروحة وخطط التنموية بهدف معالجة هذه الازمة المديونية الخارجية للجزائر.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

و التحليلي للنمو الاقتصادي

تمهيد:

تواجه معظم البلدان عبر مسيرتها التنموية مشكلات متعددة ومختلفة، وذلك حسب ظروف كل بلد وإمكانياتها، مما يقودها إلى مشكلة التمويل الخارجي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب بعضها كان سبب في نشأتها، وبعضها الآخر ساهم في تعقيدها، فالمديونية الخارجية أداة يتم الاستعانة بها في تغطية فجوة الموارد المحلية سواء تلك التي تنشأ عن انخفاض قيمة الصادرات بالقياس إلى قيمة الواردات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي مكانة مهمة في البحث الاقتصادي ويعتبر من أهم وسائل قياس التقدم الاقتصادي للدول المختلفة، وقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في أوقات مختلفة وهو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليه الحكومات والشعوب في مختلف البلدان، وذلك لأنه يمثل ملخصًا موضوعيًا للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع، لأنه من الشروط الضرورية لتحسين مستويات المعيشة الاجتماعية، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، وسنحاول في هذا المبحث معرفة مفهوم النمو ومحدداته وادوات قياسه وذلك من خلال تسليط الضوء علي القضايا النظرية التالية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

مفهموم النمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل شمولًا من مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية تعني ذلك التغير الجذري في الأوضاع في مختلف المجالات، ويوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي سنقوم بذكر بعض منها:

- النمو الاقتصادي هو "الزيادات المستمرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، مما يحقق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال مما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.
- كما يعرف بأنه "الزيادات المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.

- ويعرف بأنه "الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالى، ودخل الفرد والمجتمع، ولا يرتبط بإحداث أي تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.
- النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يمثل الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل، وبالرجوع إلى مفهوم التوسع الاقتصادي والذي هو زيادة عرضية في الإنتاج، لذلك يمكننا القول: النمو الاقتصادي هو منصة للتوسع الاقتصادي المستمر ويأخذ في اعتبار نصيب الفرد من الناتج ؛ أي معدل نمو الدخل الفردي، وإذا كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالى أكبر من معدل النمو السكاني، فقد يكون معدل النمو مرتبطًا أيضًا بالتقدم الاقتصادي، إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج القومي الإجمالى، فسيصاحب النمو انكماش اقتصادي.
- النمو الاقتصادي شرط ضروري، لكنه ليس كافيًا لتحسين الحياة المادية للأفراد. الشرط الآخر هو طريقة توزيع النمو المحقق على الأفراد، وهو موضوع صعب يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لكل بلد.
- النمو الاقتصادي كنموذج هو دالة للعمل ورأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا باختصار الزيادة في رأس المال، وتوليفة المواد الخام، وكمية ونوعية العمالة، كلها ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي، باستثناء الأدوات المتاحة لهم لاستخدامها والتعاون معها. يهدف النمو الاقتصادي إلى تعزيز النمو وزيادة مستويات الدخل من خلال تحسين عمليات الإنتاج واقتراح الأفكار المستهدفة وبالتالي زيادة الاستثمار في رأس المال وتطوير الإنتاج والعمل على تحقيق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة.

- من وجهة نظر فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما.
- أما ريمون بار أن النمو الاقتصادي: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان"
- Samuelson : الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي، ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة قدرة الاقتصاد علي إنتاج هذه السلع والخدمات.
- النمو الاقتصادي هو الزيادات المستمرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، مما يحقق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال مما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع، وبناءً علي ما سبق من تعريفات يمكن ملاحظة عدة شروط من تعريف النمو الاقتصادي ويتم التعبير عن هذه الشروط على النحو التالي:

1. أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد، وليس مجرد زيادة في إجمالي الدخل وحده،
2. ويتطلب زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

1-معدل النمو الاقتصادي:

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي، أو يقاس من خلال التغيرات في الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن ومعدل النمو الاقتصادي يساوي التغيرات في الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس على الناتج في سنة الأساس ويري بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي لن يكون موجبًا إلا إذا كان المعدل في الدخل (الناتج المحلي الإجمالى أكبر من معدل النمو السكان و على الرغم من وجود العديد من الطرق لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن الناتج المحلي الإجمالى (PIB) هو المؤشر الأكثر شيوعًا للنمو. يُعرَّف إجمالي الناتج المحلي بأنه "القيمة الاسمية أو الفعلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، عادةً باستخدام الدولة لمواردها الاقتصادية للمنطقة أو الأقليم لمدة عام واحد. "بالنظر إلى أن النمو الاقتصادي ليس أكثر من تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، يتم قياس هذا التغيير من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية الوطنية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات مايلي:

- **المعدلات النقدية للنمو:**

هي معدل النمو المحسوب على أساس التقدير النقدي لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل الناتج المادي للاقتصاد إلى العملة المكافئة للعملة المتداولة، على الرغم من وجود العديد من التحفظات حول هذه الطريقة ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا إنها لا تزال الطريقة الأفضل والأسهل ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من البيانات النقدية.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:**

بشكل عام يقاس الاقتصاد الوطني بالعملة المحلية وتصدر بياناته كل عام ولذلك يمكن قياس معدل النمو السنوي أو معدل النمو في فترة معينة بناءً على هذه البيانات وهذه الطريقة مناسبة لدراسة النمو المحلي معدل في المدى القصير.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

على سبيل المثال، في الحالة التي لا يمثل فيها السعر الحالي نمو الإنتاج أو الدخل بشكل صحيح، يتم استخدام نفس المؤشر السابق بحيث يتم التقدير بالسعرا لثابت بعد إزالة آثار التضخم، اعتمادًا على السنة المرجعية سنة الأساس.

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

عند إجراء أبحاث اقتصادية دولية مقارنة، لا يمكن استخدام العملة المحلية بسبب الاختلاف في أسعار صرف العملات بين بلد وآخر. لذلك، عادة ما يكون من الضروري تحويلها إلى عملة معادلة لعملة واحدة عادة مايكون الدولار الأمريكي بعد إزالة آثار التضخم ثم تحتسب بعد ذلك المقايس المطلوب حسابها.

- **المعدلات العينية للنمو:**

بما أن معدل النمو السكاني المرتفع في البلدان المتخلفة له تأثير كبير على تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، فمن المناسب استخدام مؤشر متوسط معدل نمو نصيب الفرد لأن معدلات النمو هذه تقيس النمو الاقتصادي فيما يتعلق بمعدل النمو السكاني. نظرًا لدقة المقاييس النقدية المستخدمة في قطاع الخدمات، من الضروري استخدام بعض التدابير المحددة للتعبير عن النمو الاقتصادي، مثل عدد الأطباء لكل نسمة وطول الطرق العامة للفرد.

- **مقارنة القوة الشرائية:**

عندما تنشر المنظمات والمؤسسات الدولية تقارير عن النمو الاقتصادي المقارن للبلدان في جميع أنحاء العالم، فإنها تستخدم الدولار الأمريكي لقياس الناتج القومي الإجمالى. ثم يصنف الدول حسب درجة التقدم والتخلف

وفقًا لهذا المقياس، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بين قوة الاقتصاد نفسه وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي ومن عيوب هذا المقياس إنه في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، ولذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها وهو (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنًا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

2- محددات النمو الاقتصادي

تتعدد العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي نذكر منها:

- **تراكم رأس المال:**

إن تراكم رأس المال يتطلب تضحية بقدر من الاستهلاك الحالي علي مدي سنوات عدة، فالدول التي تنمو بسرعة تميل إلى الاستثمار بكثافة في السلع الإنتاجية الجديدة في الدول الأسرع نموًا، كما أنه قد يتطلب الأمر إلى تخصيص (10-20) % من الدخل لتكوين رؤوس الأموال، وإن تراكم رأس المال يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ويشمل تراكم رأس المال نوعان من الاستثمار وهما (المادي، البشري) يؤدي العجز في توافر رأس المال لتعطيل خطط التنمية وتأجيل مشاريع الدولة وعجز الموازانة مما يدفع الدولة إلى اللجوء للاقتراض من الخارج لتغطية هذا العجز.

- **الموارد الطبيعية:**

وهي الأرض والمواد الأولية، والمعادن، والنفط...، الخ

- **التكنولوجيا:**

والتي تحدث بفعل الإختراعات والإبتكارات وتؤثر بشكل مباشر علي النمو الاقتصادي.[61]

- **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورًا هامًا من محددات النمو الاقتصادي فهو يؤثر علي تعبئة المدخرات، وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، وزيادة الاستثمار المحلي بشكل ينعكس بالإيجاب علي النمو الاقتصاد.

- **الوضع الساسي:**

إن الاستقرار السياسي محددًا هامًا من محددات النمو الاقتصادي، فهو يؤثر علي الوضع الاقتصادي من خلال:

تأثيره علي القرارات الاقتصادية المتخذة، فكون أنه لا يوجد استقرارًا سياسيًا يخلق حالة من التضارب في القرارات الاقتصادية المتخذة، وغلبة المصالح الشخصية والخاصة علي الصالح العام فيؤثر سلبًا علي فاعلية الاقتصاد.

تأثيره علي الاستثمار فهو يزيد ثقة المتعاملين مما يحفز الاستثمار فيرفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **التضخم:**

يؤثر التضخم سلبًا علي النمو الاقتصادي، فهو يزيد من حالة الشك وعدم الإطمئنان في الاقتصاد، كما انه يعتبر بمثابة ضريبة علي الاستثمار فارتفاع معدلات الفائدة الاسمي كما ذكر فيشر، وهذا يؤثر سلبًا علي النمو الاقتصادي.

- **السكان:**

هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والسكان، ولقد تباينت وجهات النظر للاقتصاديين حول أثر الزيادة السكانية علي النمو الاقتصادي بين الإيجابي والسلبي.

- **التحرير المالي:**

ربط العديد من الاقتصاديين النمو الاقتصادي بالانفتاح المالي، فلقد تبني كلًا من

(Show and Machinnon 1973)وهما مؤسسا نظرية التحرير المالي فكرة اللأثر الإيجابي لتحرير السوق المالي علي النمو الاقتصادي.

- السياسات الضريبية:

لقد أدخل الاقتصاديون عجز الميزانية والمديونية الخارجية كأحد محددات النمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد علي نسبة العوائد الضريبية من الدخل المحلي الإجمالى كمقياس للسياسات الضريبية.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

1- النظريه الكلاسيكية

تشمل النظريه الكلاسيكيه أراء كلًا من آدم سميث وديفيد ريكاردو بالإضافة إلى أراء التجاريين، وجون ستيوارت حول مائل الاسواق، وروبرت مالتوس حول السكان و رغم تباين أفكارهم النابع من تباين الفترات الزمنيه التي عاشوا فيها إلى أنها تقاربت في تفسير النمو الاقتصادي وطريقه تحقيقه ويمكن تلخيص أفكارهم في النقاط التالية:

- دالة الإنتاج تعتمد على عوامل الأرض والعمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي سيحدث التغير في الإنتاج بتغير أحد العوامل أو كلها وأن عنصر الأرض هو الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة.

- تتحسن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في الفن الإنتاجي والأرباح التي تعد مصدر مهم في تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

- العلاقه السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة مما يعوق حصة الأرباح و يؤدي إلى تراكم رأس المال مما يؤدي ذلك إلى.

- الثبات في الفن التكنولوجي لا يجعله يؤثر على عملية النمو وذلك لا يتوافق مع النظريات المعاصرة.

- ضرورة توافر العوامل الاجتماعية والمؤسسية الملائمة لنمو استقرار النظام الحكومي والسياسي، وجود مؤسسات تمويلية منظمه بالإضافة إلى وجود نظام تشريعي ملائم فضلًا عن عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي

- **آدم سميث**

تقوم هذه النظرية على أن تقسيم العمل هو السبب وراء ارتفاع ثروة الأمم وذلك لما يترتب عليه من مزايا تتحسن التكنولوجي و تكوين وفرًا خارجية ناتجة عن فوائد الإنتاج فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح وادخارها وإعادة استثمارها لتراكم رأس المال الذي يمثل المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي وأن رفع مستوى الإنتاج يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة.

واتفق معه "ديفيد ريكاردو" فى أنه يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي– اجتماعي (ينمو داخليًا)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

- **روبرت مالتوس**

ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أعمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

- **نظرية كارل ماركس**

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith' أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo' أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة ل 'Marx' فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "ماركس" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع ونخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن يحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "ماركس" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النموالاقتصادي، إلاأن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيت زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس."

2- النظرية الكلاسيكية الجديدة

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "ساى" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة، اهتموا عوضًا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان اعتمادًا على الادخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورًا مشجعًا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

- معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابيًا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبًا مع معدل نمو السكان.

- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

- من ناحية ثانية مجمع النظرية النيوكلاسيكية (Marshall, J.ClaRck, Wicksell) أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود.

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي

والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيًا، فيحدث أولًا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

3- النموذج الكينزي للنمو

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هواتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "كينز" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

1. يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلًا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية.

2. لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

3. غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلى، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءًا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب وكلاهما أيضًا يشكل تراجعًا في تيار الإنفاق.

4. إن هذه التسريبات (الادخار – الواردات الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنًا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقًا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود

الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة

5. فى النهاية يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

6. إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصًا نظرًا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تمامًا عما اشترطه"كينز" في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

4- نماذج نظرية النمو الداخلى

بالاعتماد على النظريات التقليدية فإنه ليس للصدمات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، وبالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متعددة. كما أن أي زيادة في الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غيركافٍ طالما أنه كان مؤقتًا ونتيجة التغيرات التكنولوجية، وبالتالي ما هو التوازن قصير الأجل، يجب البحث في المعايير التي محوله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقدم منتجات وخدمات جديدة.

5- نظريتي النمو المتوازن وغير المتوازن

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار "بالدفعة الكبيرة "حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما (راجنار نيركسة) فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها خاصة بين البلدان النامية والصناعية، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصاديًا هشًّا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

المبحث الثاني: المديونية الخارجية

لا تعتبر المديونية الخارجية ظاهرة حديثة بل هي ظاهرة قديمة يرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر كما أن ظاهرة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لم تقتصر فقط علي بلدان العالم الثالث فتاريخ المديونية الخارجية يبين لنا بأن الولايات المتحدة وكندا واليابان قد لجئوا بدورهم إلى الاقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر.

المطلب الأول: تعريف المديونية الخارجية

وفي ما يلي مجموعة من تعاريف المديونية الخارجية:

- **المفهوم القديم:** يقصد بالدين الخارجي "تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات اليها. ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات أو الهيئات الرسمية

المتفرغة عنها، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة نلاحظ أن المفهوم السابق استبعد القروض التي تكون مدتها أقل من السنة.

- المفهوم الجديد وفقًا للبنك الدولي: يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع أو خدمات.

- نظرًا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كلًا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية وقامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو التالي: "إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويًا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي دولة ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل" وسمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

- المديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة أو إحدي مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول علي موارد مالية أو حقيقة، مع التزام الجانب المدين بإعادة تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض.

- المديونية الخارجية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعًا إلى عدم قدرة البلد المدين علي الوفاء بالتزاماته الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية

تحدث أزمة المديونية الخارجية بسبب انقطاع تدفقات رأس المال من الدول المقترضة إلى الدائنة، ويرجع هذا الانقطاع إلى عدم قدرة الدول المقترضة على الوفاء بالتزامتها الخارجية، فتسعى الدول النامية إلى تمويل عجز الموازنة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الديون الخارجية دون وضع استراتيجيات تمكنها من الاستعداد لسداد ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية وأهدافها، ويؤدى إلى عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية، وقد يؤدى إلى تأخر النمو في هذه الدول، وهناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تتضافر مع بعضها البعض لخلق تفاقم أزمة المديونية الخارجية وفيما يلى أبرز هذه العوامل:

- **الاقتراض من أجل الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية**

ترغب الدول النامية لمواكبة ركب التنمية وتشييد بنية تحتية قادرة على الاستجابة المشروعات القومية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويدفعها ذلك إلى اللجوء إلى الديون الخارجية لشراء الآلات والمعدات اللازمة بالإضافة إلى التعاقد مع الشركات الأجنبية والاستعانة بها فى تنفيذ المشروعات، وإن لم يكن هناك استراتيجية مسبوقة لإدارة الدين وطرق السداد قد يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية والمحور هنا سوء التخطيط الذي يكون أحد أهم فشل المشروعات وبالتالي عدم القدرة على سداد أقساط وفوائد تلك الديون.

- **سوء إدارة الدين الخارجي.**

تنجرف الدول إلى الاقتراض بدون أن يكون هناك تنسيق لدى أجهزتها المختصة وتتخبط فى كيفية توجيه هذه الأموال، مما يؤدي إلى زيادة القروض بما يفوق احتياجاتها الخاصة، فضلًا عن عدم وجود استراتيجية طويلة الأجل للاقتراض من الخارج وعدم وجود جدول زمني مناسب لسداد أقساط هذه الديون.

- **عدم توافر مصادر التمويل المحلية البديلة**

تشجيع المدخرات المحلية من خلال بيع السندات في السوق المحلية أداة هامة لتمويل عجز النفقات ولكن تواجه الدول النامية الصعوبات في اكتساب المدخرات المحلية حيث لا يمكن الاعتماد على سوق السندات بكفاءة في تمويل نسب عالية من العجز المالي التي تواجه هذه الدول.

- **إهمال القطاع الزراعي**

النشاط الزراعي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالى وجذب الاستثمارات، فضلًا عن أن للزراعة دور هام وتأثير فعال في أبعاد التنمية المستدامة ويؤدي إهمال الدول النامية لهذا القطاع إلى زيادة الواردات لسد الاحتياجات الزراعية وقد توجه الدول النامية معظم ديونها إلى قطاع الصناعة الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة حيث يشكل الاهتمام بالصناعة دون الاهتمام بالقطاع الزراعي إلى زيادة الديون الخارجية النابعة عن مشكلة تمويل الواردات الزراعية وتخصيص جزء كبير للقطاع الصناعي.

- **عجز ميزان المدفوعات:**

يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات عند زيادة الواردات الصناعية على الصادرات فتضطر الدول إلى الاقتراض لسد هذا العجز والمحاولة للوصول إلى توازن الميزان التجاري وهذا بدوره سبب واضح في زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للمديونية الخارجية

1. مؤشر نسبة احتياطي الدولة إلى إجمالي الديون:

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لبلد ما ومن ثم طاقة الدولة علي مواجهة أعباء المديونية المترتبة عن القروض التي تحصل عليها من الخارج، وتلجأ الدولة اليه للمحافظة علي سعر الصرف وعلي سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ في أو مؤقت في ميزان المدفوعات وبالتالي تلجأ الدولة إليه هذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموائمة الاقتصادية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسة انكماشية.

2. مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات:

يقيس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة الدين، وكذلك مدي هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات، ويوضح أيضًا مدي فاعلية الديون قصيرة الأجل في خدمة المديونية، إن المستوي المستدام لهذا المؤشر يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وكذلك بنية آجال المديونية حيث أن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة المديونية علمًا بأن هذا المؤشر يأخذ في عين الاعتبار مشاكل السيولة والملاءة ويمكن أن يكون يكون أقل فائدة من مؤشر الملاءة أو السيولة (الاحتياطي م الديون القصيرة).

3. مؤشر القيمة الحالية للدين إلى المداخل الحكومية:

وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة تجاري بمخاطرة حيادية علي المداخل الجبائية للحكومة يقيس الاستدانة في البلدان ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع

خدمة المديونية. وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة علي أن الدولة تواجه مشاكل جبائية ومالية لخدمة المديونية.

4. مؤشر نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالى:

يعتبر من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جدًا وهو الناتج المحلي الإجمالى والذي يمثل قوة اقتصادية مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالى = الديون الخارجية / الناتج المحلي الإجمالى كلما زاد نسبة هذا المؤشر دل ذلك علي ازدياد اعتماد البلد علي العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، والانتاج والاستهلاك.

ملخص الفصل الثاني:

للنمو الاقتصادي مكانة هامة فى الدراسات الاقتصادية، ويعد من أهم الوسائل التي تقيس التقدم الاقتصادي فى الدول، حظى النمو الاقتصادي باهتمام بالغ فى مختلف العصور فتناولته معظم النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة وتعددت النظريات التى تفسره لأسباب عديدة أبرزها اختلاف الدول، فتختلف نظرة الدول المتقدمة عن الدول النامية، ولكن السعى لتحقيق نمو اقتصادى مرتفع يمنح الدوله مستويات معيشة تضمن لشعوبها حياة الرفاهية لما تفضى به نتائجه إلى مختلف القطاعات والمجالات.

ولقد تناول المبحث الأول تعريفات للنمو الاقتصادي ومحدداته وكيفية قياس النمو الاقتصادي والنظريات المفسره للنمو الاقتصادي وتناول المبحث الثاني تحليل للنمو الاقتصادي من خلال تحليل تغييرات معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعًا وانخفاضًا من خلال العديد من الفترات اعتمادًا علي بيانات البنك الدولي.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية التحليلية

تمهيد:

يعرف النموذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ بصيغ رياضية من أجل توضيح سلوكية وميكانيكية هذه العلاقات، وذلك بهدف تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي لا يحتوي على جميع متغيرات الظاهرة الاقتصادية المراد درأستها، وإنما يتضمن العلاقات الأساسية فيها، بالإضافة إلى استخدام النموذج الاقتصادي في عملية التنبؤ، التي تساعد في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة والمقترحة ليتم استخدامها في عملية التحليل الهيكلي والاقتصادي في البلد.

يعتمد بناء نموذج لمعرفة أثر نمو الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي، وذلك من خلال المبحث الأول الذي يتناول توصيف النموذج، بينما يتناول المبحث الثاني تقدير النموذج وبعض أساليب الفحص المناسبة، ثم المبحث الثالث يعرض تقييم الدراسة، وذلك لمناقشة فرضيات الدراسة لاستخلاص النتائج.

المبحث الأول: دراسة أثر معدل النمو في الدين الخارجي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: توصيف النموذج

- **توصيف النموذج** : تلعب النماذج القياسية دورًا هامًا في التحليل الاقتصادي، وكذلك في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد في عملية التنمية الاقتصادية، سواء في المدى الطويل أو المدى القصير، وقد انتشر استخدام تلك النماذج في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل واسع ويرجع ذلك، على أن النماذج القياسية قد أصبحت من أدوات التحليل الاقتصادي والإحصائي، كما تساعد على حقيقة التعرف على المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف على تأثير كل منهما على الأخرى والخروج بنتائج يتعذر للمنطق العادي إدراكها بسهولة، كما أن ظهور الحاسبات الإلكترونية وحدوث التطور الهائل لها أتاح استخدام المنهج الرياضي، في حل المشاكل المعدة بسهولة، والثقة في الحاسبات وفي الحل.
- **مرحلة توصيف النموذج** : إن بناء أي نموذج قياسي عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات، لذا تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم إلى متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية، كما يتم الوقوف على الصيغة الرياضية للمعادلة (خطية، غير خطية) وذلك من خلال ما تقترحه النظرية الاقتصادية أو ما يوحي به شكل الانتشار أو ما أثبتته الدراسات السابقة، كما يتم تحديد إشارة المعالم بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية.

- **تحديد متغيرات النموذج :** سيتم استخدام متغيرين في هذا النموذج، متغير تفسيري وهو معدل النمو في الدين الخارجي ومتغير تابع وهو معدل النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على بيانات من البنك الدولي بالإضافة إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للفترة من 1975-2019.
- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج :** لا تعطي النظرية الاقتصادية معلومات كافية عن طبيعة الدوال لذلك يمكن للشكل الرياضي للنموذج تحديد عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (خطي أو غير خطي) والشكل الرياضي لهذا النموذج يوضح أن معدل النمو الاقتصادي دالة في معدل النمو الاقتصادي، ولكن لتحديد الشكل الرياضي للنموذج يلجأ الباحثون إلى أساليب تفيد في تحديد الشكل الرياضي المناسب ومنها.

أ) أسلوب الانتشار: إن أول خطوة في بناء أي نموذج رياضي هي إعداد رسم بياني يعرف بشكل الانتشار، وهو توقيع قيم كل زوج من مشاهدات المتغيرات في شكل نقطة أو علاقة أخرى داخل الفراغ المحصور بين المحور الرأسي والمحور الأفقي، وعادة ما يمثل المحور الرأسي المتغير التابع، والمحور الأفقي لتمثيل المتغير أو المتغيرات المستقلة ومن خلال معاينة الشكل يتم الحكم على نوع العلاقة هل هي خطية أو غير خطية.

ب) أسلوب التجريب: في هذا الأسلوب يقوم الباحث بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة، ومن ثم اختيار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والقياسية والإحصائية، سواء كانت الدالة خطية أو غير خطية وفي هذه الدراسة سوف نقوم بتقدير معادلة لأثر النمو في الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي وتكون الصياغة الجبرية كالتالي:

حيث أن:

GDP : معدل النمو الافتصادي

DEBT : معدل النمو في المديونية الخارجية

المطلب الثاني: تقدير النموذج

تعتبر مرحلة التقدير عملًا فنيًا يتطلب الإلمام بكافة أساليب التحليل القياسي وتشمل مرحلة التقدير لمعالم نموذج البيانات الإحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج وفحصها ومن ثم اختيار الطريقة المناسبة للقياس

- **جمع بيانات الدراسة**

تم جمع بيانات الدراسة الخاصة بالنموذج محل الدراسة البنك الدولي وهي بيانات سلاسل زمنية عن (معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي) خلال الفترة من 1975 – 2019 كما يلي:

- **التحليل الأولى فحص البيانات:**

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج يتم الفحص الأولى للبيانات خصوصًا إذا كانت البيانات بيانات سلاسل زمنية، ويشمل التحليل الأولى على اختبار سكون واستقرار السلسلة

- **اختبار استقرار وسكون السلسلة:**

نجد إن إخضاع المتغيرات الاقتصادية والمالية لاختبار الاستقرارية يعد من الأولويات اللازمة في جميع الدراسات التطبيقية والقياسية ونظرًا لوجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة الزمنية غير مستقرة (2) ومن أجل اختبار استقرارية المتغيرات و معرفة درجة التكامل لهذه المتغيرات فإننا سوف نستخدم:

- **اختبار ديكي – فوللر المدمج (Augmented Dickey (Fuller**

يقوم على إدراج عدد من المتغيرات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة في الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

- **اختبار فليبس بيرون (Philips and Peron)**

ويعتمد علي المعادلة التالية:

التكامل المشترك: يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية، يمكن مطابقتها وهي تصاحب بين سلسلتين أو أكثر، من الاختبارات المستخدمة لاكتشاف التكامل المشترك.

- **اختبار أنجل جرانجر**

وقد بين أنجل جرانجر (Engle Granger) أنه ليس في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلاسل الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفًا، فإذا كانت بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات متكاملة من رتبة واحدة يقال إنها متساوية التكامل، ومن ثم فإن علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة على الرغم من عدم سكون كل سلسلة على حدة.

يعتمد منهجية أنجل جرانجر على خطوتين (Engle and Granger 1987) وهما

1- التحقق من استقرار السلاسل الزمنية:

للمتغيرات فإذا كانت النتائج تدل على استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها الأصلية فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركة ومن ثم يمكن استخدام الطرق الإحصائية التقليدية للتقدير، أما إذا كانت

السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها بعد أخذ الفرق الأول لها أو الثاني، وتكون متكاملة من نفس الدرجة فيتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية الطويلة الأجل لذلك يتم أولا فحص استقرارية السلاسل الزمنية.

2- **اختبار سكون السلاسل الزمنية** (unit root test)

للتحقق من مدي سكون السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولر الموسع **ADF** حيث أن الفرض العدم يعني أن السلسلة تحتوي علي جذر الوحدة أي أنها سلسلة غير ساكنة ولكن الفرض البديل يعني أن السلسة لا تحتوي علي جذر الوحدة أي أنها سلسلة ساكنة.

المتغير	مستوي الاستقرار	درجة الاستقرار
GDP	Level. Constant, linear trend	0.0062
DEBT	Level. Constant, linear trend	0.0000

وأوضحت نتائج الاختبار أن سلسلة النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوي بمستوي معنوية 5 % وكذلك سلسلة النمو في الدين الخارجي والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

من إعداد الباحث بالاعتماد علي مخرجات برنامج Eviews.10 .

لذلك يتضح من نتائج الاختبار أن كلا المتغيرين مستقرين عن المستوي وهذا يعني عدم إمكانية استخدام التكامل المشترك في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل لذلك سوف نقوم باستخدام نموذج المربعات الصغري العادية.OLS

توصيف النموذج وفقا لطريقة المربعات الصغري العادية

من خلال النموذج القياسي يريد الباحث معرفة أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2019 – 1975

(1) ——— GDP = F(DEBT) النموذج الرياضي

وعند إعادة كتابة العلاقة بشكل أكثر تحديدًا يصبح لدينا المعادلة التالية:

(2)–—— □GDP = + DEBT +U النموذج القياسي

(3)–—— GDP = $\tilde{\alpha}$ +

حيث:

GDP = النمو الاقتصادي

DEBT = معدل النمو في الدين الخارجي

□U = الخطأ العشوائي

العرض البياني للبيانات:

المصدر: تطبيق علي برنامج (**Eviews.10**) الإحصائيات الوصفية للبيانات

بلغ متوسط النمو الافتصادي في العينة محل الدراسة في الفترة من 1975 إلى 2019 قيمة **5.421** بوسيط قيمته **4.988**والقيمة العليا لمتوسط النمو الاقتصادي**13.27** والقيمة الدنيا 1.125، وقيمة الانحراف

المعياري **2.46**، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة **0.927** تدل علي أن منحني التوزيع التكراري ملتوي ناحية اليمين بمعامل تفرطح **4.02**

بلغ متوسط النمو في الدين الخارجي في العينة محل الدراسة في الفترة من **1975**إلى 2019 قيمة 11.03 بوسيط قيمته 6.02 والقيمة العليا لمتوسط النمو الاقتصادي 118.84 والقيمة الدنيا 27.71−، وقيمة الانحراف المعياري **23.37**، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة 2.84 تدل علي أن منحني التوزيع التكراري ملتوي ناحية اليمين بمعامل تفرطح 13.10

المطلب الثالث : تقييم النموذج

بالنظر إلى النموذج ككل نجد أن النموذج معنوي حيث أن قيمة F معنوية، وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 فإنها تساوي 18% ويعني أن 18% من التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي تكون بسبب معدل النمو في الدين الخارجي 82% من التغيرات تكون بسبب العوامل الأخري.

توجد علاقة طردية بين معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي فعندما يزيد معدل النمو في الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة يزيد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالى بمقدار 0.047107%ولكن بالنظر إلى قيمة الميل نجد أنها صغيرة جدًا وهذل يدل علي محدودية دور الدين الخارجي في رفع معدل النمو الاقتصادي ويمكن تفسير ذلك أن مصر من الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال فيمثل الدين الخارجي مصدراً لتمويل العجز في نقص رأس المال ويشير تراكمه إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب عدم القدرة علي الوفاء بالتزامات الديون وتعتبر قضية الديون الخارجية من القضايا المثيرة للجدل سواء أكان يحفز النمو الاقتصادي، أم يعوقه، وتُعبِر الديون الخارجية عن إجمالي الديون العامة والخاصة المستحقة لغير

المقيمين وهي مُستحقة الدفع بالعملات الأجنبية أو بمقابل سلع وخدمات. مصر من الدول النامية التي تواجه مشاكل دين خطيرة وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي عام 2018 وتتصدر الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية قائمة دائنيها والتي تقوم بتقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات التنموية.

1- اختبارات الدراسة القياسية:

1.2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء يعتبر من بين أهم المشكلات التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة وتحدث هذه المشكلة عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديًا مع أخطاء الفترة السابقة له زمنيًا.

ويمكن اختبار وجود الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء من الدرجة الاولي باستخدام اختبار داربن واتسون Durban Watsonوذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول الانحادر الخطي، وبما أن قيمة D.W تساوي 1.55 فهي تقترب من القيمية 2 وللتأكد أيضًا يتم الاستعانة بإختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test فنجد أن قيمة Prop. Chi- square (1) تساوي 0.1332 وبالتالي يتم قبول الفرض العدم القائل بأن لا توجد مشكله ارتباط تسلسلي للبواقي عند مستوي معنوية 5% النتائج في ملحق1.

1.3- اختبار ثبات تباين البواقي

بالاعتماد علي اختبار White Test تم التوصل بأن النموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين وبالتالي النتائج المقدرة سليمة والنتائج في ملحق 2

1.4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تم إجراء اختبار Histogramme normalité test للتأكد من أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي وتم التوصل إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، لذلك يتم التأكد من أن اختبارات جدول tوجدول Fالتي تم الاعتماد عليها لمعرفة مدي معنوية المعلمات، والنتائج تظهر في ملحق 3.

المبحث الثاني: دراسة حالة الجزائر

1- منهجية الدراسة:

سنقوم بتحليل البيانات المتحصل عليها من البيانات المتحصل عليها من البنك الدولي للفترة 2000-2020، وذلك باستخدام برنامج EXCEL لاستخراج الأشكال البيانية التي تساعد في تحليل العلاقة بين المتغيرات.

2- نموذج الدراسة:

الشكل رقم: نموذج الدراسة

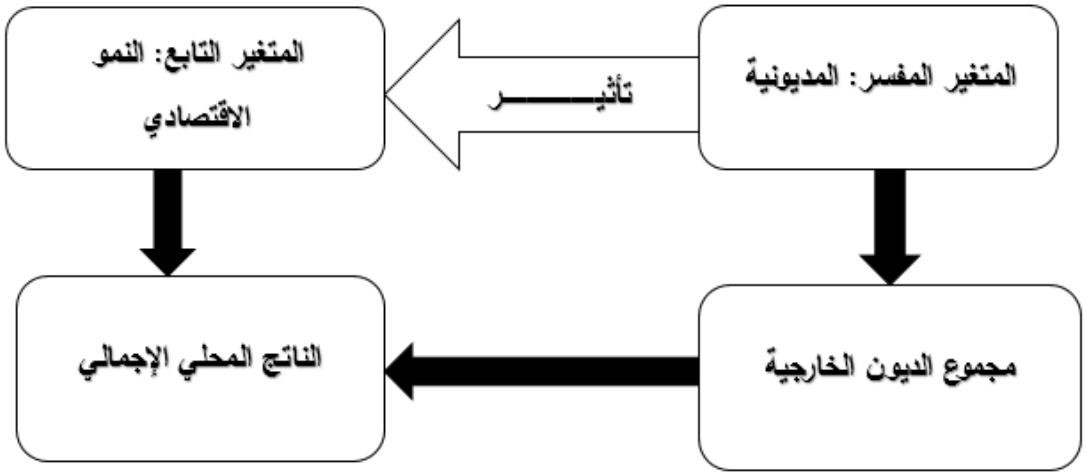

المصدر: من إعداد الطلبة

تطور حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2020

الشكل رقم: تطور مستويات حجم الناتج المحلي ومعدل نموه للفترة 2000-2020

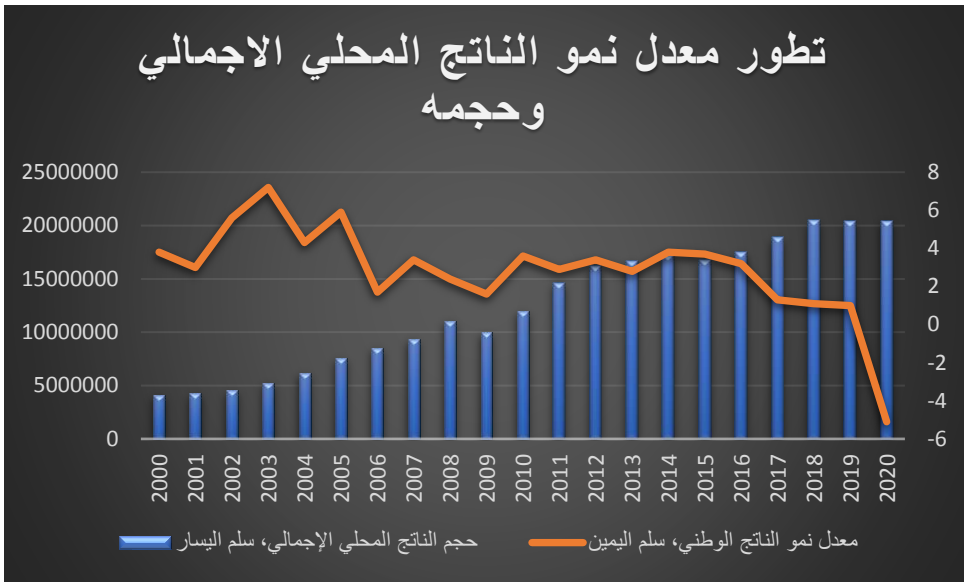

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي منذ بداية فترة الدراسة من سنة 2001 يظهر تحسن في معدل النمو الاقتصادي، فخلال الفترة2001 -2004 والتي تعتبر مرحلة البرامج التنمويه، فنجد أن في هذه الفترة تمثلت في مرحلة الإنعاش الاقتصادي والذي كان من أهم أهدافه تحسين أداء مستوى النمو، القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وكذلك تدعيم البنية التحتية، كما نشاهد أنه وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أكبر نسبة في سنة 2003 حيث سجلت 7,2% وهذا راجع أساسا إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية، وبعد ذلك يبقى معدل النمو الاقتصادي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة 2004 إلى غاية 2016 إذ يرجع الضعف النسبي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي في سنوات 2017 و2018، إلى قطاع المحروقات الذي يندرج تراجع نشاطه خلال سنة 2018 (-6,4%)، ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل في سنة

2016(7,7 %من النمو)[1]، أما سنة 2020 فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 5,1 % وهذا راجع لجائحة كورونا والتي أثرت على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة فهي لم تسجل قبل هذه السنة انخفاضا بهذا المستوى ففي سنوات التسعينات سجلت انخفاضا ولكن بمعدلات تقل عن 2,5 % أيام العشرية السوداء.

أما فيما يخص حجم الناتج الوطني نلاحظ أنه ثابت نسبيا من سنة 2000 إلى سنة 2003 ثم نجده في ارتفاع من السنوات 2003 إلى غاية 2008 ليبلغ في سنة 2009 قيمة 9968026 مليون دينار جزائري وهي قيمة منخفضة عن سنة 2008 ليعاود الاستمرار في الارتفاع بوتيرة متوسطة في باقي السنوات محل الدراسة.

تطور حجم المديونية في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

جدول رقم: قيمة الديون الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2021 بالمليون دولار

السنة	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	ديون قصيرة الأجل	الديون الخارجية الإجمالية
2000	25 304	234	25 538
2001	22 587	204	22 791
2002	22 878	119	22 997
2003	23 544	146	23 689
2004	21 898	450	22 348
2005	16 778	570	17 348
2006	5 438	589	6 027
2007	5 166	749	5 915
2008	4 724	1 321	6 045
2009	4 221	1 572	5 792

[1] **"التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي"** بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص 14.

5 803	2 019	3 784	**2010**
4 443	1 142	3 301	**2011**
3 742	1 205	2 537	**2012**
3 458	1 328	2 130	**2013**
3 796	1 975	1 821	**2014**
3 003	1 823	1 180	**2015**
3 818	1 986	1 832	**2016**
3 954	2 096	1 858	**2017**
3 993	2 319	1 674	**2018**
3 830	2 264	1 566	**2019**
3 449	1 784	1 665	**2020**
3 070		**1473**	**2021**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من موقع www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم : تطور حجم المديونية في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2021

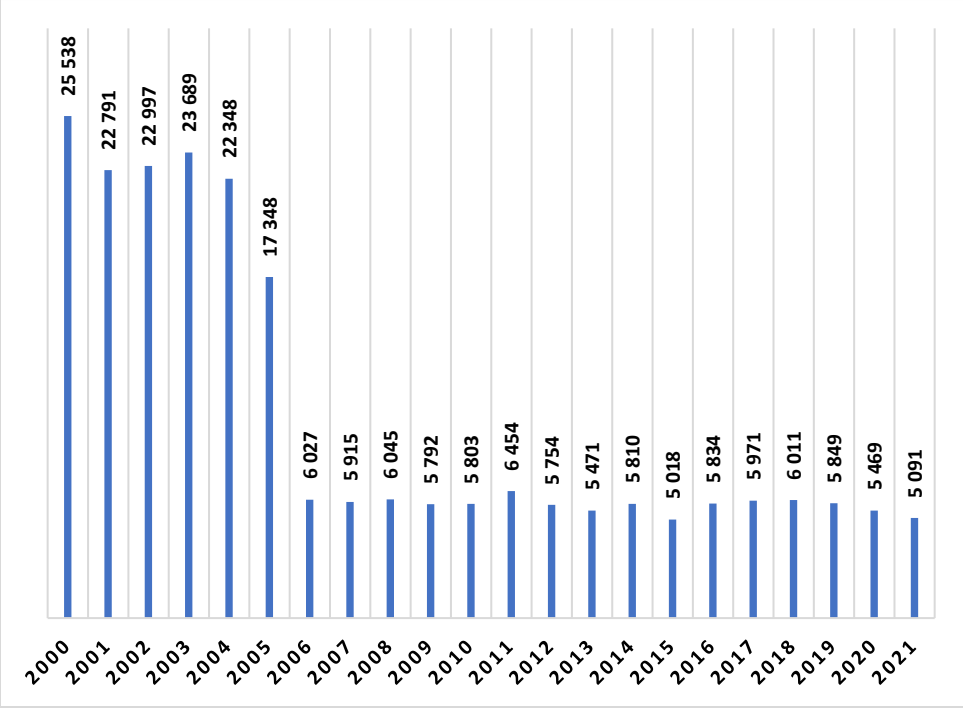

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المتحصل عليها من موقع www.bank-of-algeria.dz

خلال ملاحظتنا للشكل والجدول أعلاه نجد أن فترة الدراسة تميزت بوضع خاص، حيث تميزت بتحسن ملحوظ ومستمر في الوضعية المالية الخارجية بفضل الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع سعر البرميل من النفط وبلغ قيمة 112,94 دولار سنة 2011 وقد صاحب هذا التطور في الوضعية المالية الخارجية خلال هذه الفترة انخفاضا في حجم الديون الخارجية من 25538 مليون دولار إلى 22348 مليون دولار سنة 2004، وهي السنة التي أعلنت فيها الحكومة التوقف عن الاستدانة وبداية التسديد المسبق للديون الخارجية وتحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر، حيث شرعت الحكومة في تسديد مستحقاتها الخارجية مسبقا، وعليه عرف حجم الدين الخارجي اتجاها تنازليا منذ هذه السنة حتى بلغ أدنى مستوى سنة 2021 ب5091 مليون دولار وفيما يخص الديون المتوسطة وطويلة الأجل فقد انخفضت من 25538 مليون دولار سنة 2000 إلى 5091 مليون دولار سنة 2021 مسجلة بذلك انخفاضا إجماليا قدر ب 86%.

وعليه فإن الاقتصاد الجزائري الذي عرف تناقضا في الوضعية المالية الخارجية قبل سنة 2000 وتحمل تكاليف الإصلاحات الاقتصادية تخلص تدريجيا من هذه الاختلالات إبتداءا من سنة 2004 وتمكن من تعزيز موقفه المالي الخارجي ولم تعد التوازنات الخارجية عائقا أمام سياسات التنمية في الجزائر.

دراسة العلاقة بين الديون الخارجية في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم: علاقة حجم الديون الخارجية بحجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021

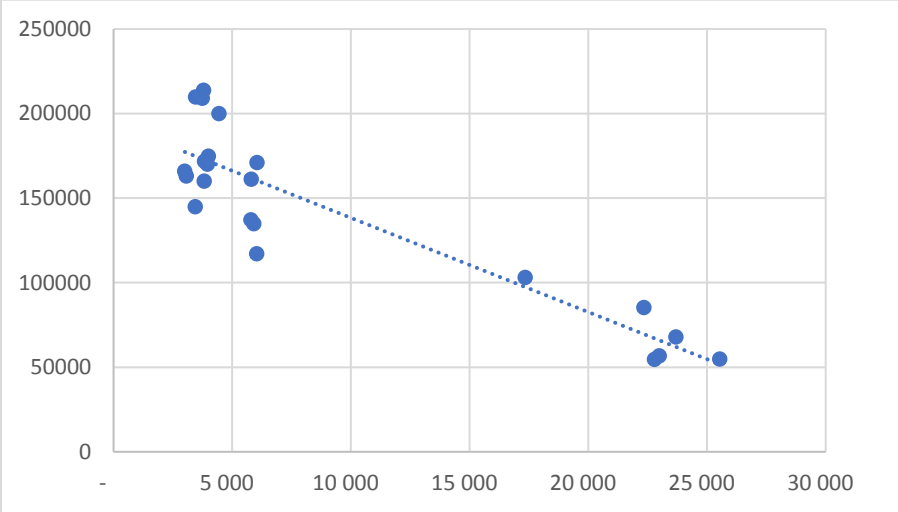

المصدر: من إعداد الطلبة ببرنامج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر

من خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه يتبين لنا أن هناك علاقة خطية بين حجم الديون الخارجية وحجم الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح تشتت النقاط حول المستقيم من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين أنه يوجد إرتباط سالب بين المتغير المفسر والمتغير التابع وهو ما يدل على العلاقة العكسية بينهما فكلما ارتفع حجم المديونية انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، إذ تتضح هذه العلاقة من خلال مساهمة تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية من فوائد وأقساط واجبة السداد، في زيادة الضغوط التضخمية حيث تساهم في اقتطاع جزء كبير من إجمالي الناتج المحلي للوفاء بإلتزامات المديونية الخارجية، وبما أن تشتت النقاط وضح أن هناك علاقة خطية سنقوم بتقدير معلمات الإنحدار الخطي البسيط كما يلي:

1. معامل الإرتباط ومعامل التحديد:

جدول رقم: معامل الإرتباط ومعامل التحديد

الإحصائية	معامل الإرتباط r	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$
القيمة	0,903	0,816	0,806

المصدر: من إعداد الطلبة ببرنامج Excel

من ملاحظتنا للجدول نجد أن معامل الارتباط قد بلغ 0,903 وهو ما يدل على أن شدة الترابط بين المتغيرين هي 90,3% وهو ارتباط قوي، أما معامل التحديد فقد بلغ 0,816 ما يعني أن المتغير المفسر يفسر ما نسبته 81,6% من المتغير التابع، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغ 0,806، والجدول أسفله يبين أن قيمة اختبار F 88,71 وهي قيمة كبيرة جدا عن قيمة F المجدولة 4,32 وهو ما يدل على صلاحية نموذج الدراسة، وعليه نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر للديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ونرفض الفرضية الصفرية.

جدول رقم: جدول ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الاختبار F	مستوي المعنوية
الانحدار	45961	1	45961	88,71	0,000
البواقي	10361	20	518		
المجموع الكلي	56323	21			

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول رقم: معلمات النموذج المقدرة

النموذج	المعلمة المقدرة β	الإنحراف المعياري	قيمة T المحسوبة
الثابت	194036,4	7340,348211	26,43422276
الديون الخارجية	−5,5709833	0,591472284	−9,41884079

المصدر: من إعداد الطلبة

من الجدول نجد أن قيمة T المحسوبة لكل من الثابت والميل أكبر من المجدولة 1,96 وعليه كلا المعلمتين معنويتين، ومنه نموذج الدراسة المقدر كما يلي: $\hat{Y}i=194036,4-5,57Xi$ بحيث:

$\hat{Y}i$: تمثل الناتج المحلي المقدر

Xi : تمثل الديون الخارجية

من خلال النموذج المقدر يتبين أنه كلما تغيرت الديون الخارجية بوحدة واحدة يتغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 5,57 وحدة في اتجاه معاكس، وكخلاصة لأثر المديونية على النمو الاقتصادي تبين لنا أن نظرية الديون المفرطة تؤكد على تأثير الديون على النمو عن طريق تقليل تراكم رأس المال، بحيث أنه عند نمو الديون فإن المستثمرين يقللون توقعاتهم في العوائد وذلك بسبب توقع زيادة الضرائب من أجل دفع الديون، وهذا سيثبط المستثمرين المحليين والأجانب، ثم يثبط تراكم رأس المال كما أن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب عدم التأكد من أي جزء من الديون سيتم دفعه بموارد الدولة، فإذا كان جزء كبير من إيرادات الصادرات سيستخدم لخدمة الدين الخارجي فسيبقى جزء قليل للاستثمار والنمو الاقتصادي، أي أن خدمات الدين الخارجي تؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال أثر التزاح، تقيد الديون

المرتفعة النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج حيث تكون الحكومة أقل استعدادا لتبني سياسات صعبة أو مكلفة إذا توقعت أن العوائد المستقبلية من زيادة الإنتاج ستذهب للدائن الأجنبي، وعليه فإن السياسات الضعيفة المتخذة ستؤثر على الاستثمار والإنتاجية، كما سيؤدي عدم الاستقرار وعدم التأكد المستقبلي بسبب زيادة الديون إلى قليل من الحماسة لرفع المستوى الفني أو استخدام غير أمثل للموارد وهذا بدوره سيؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

ملخص الفصل الثالث:

كنا بصدد الدراسة القياسية لتأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي بطبيعة الحال يحتاج تحقيق النمو الاقتصادي إلى تحسين الخدمات وإقامة مشروعات في كافة القطاعات للوصول لمعدلات النمو المناسبه فتستعين الدول بالديون الخارجية كمصدر لتمويل هذه المشروعات لكن يكون هناك تساؤلات عديدة حول كيفية تأثير المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة الهادفة إلى معرفة أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي المصرى فى الفترة (1975–2019) إلى وجود علاقه طردية بين المتغيرين، فزيادة الديون الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار 0.04707، كما أن التغيرات التى تحدث فى النمو الاقتصادي بسبب المديونية الديون الخارجية تمثل 18%، وأن هذه النسبة ليست بالقليلة في ضوء وجود عوامل اخرى كثيرة لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة:

من خلال بحثنا تعرفنا على المديونية الخارجية وتعرفنا على ابعادها واثارها وخاصة حلولها وقد عرفنا مراحل تطورها واستخلصنا أهداف الجزائر حسب إعلان رئيس الحكومة السيد أويحيى يوم 22 ماي 2005 خلال خطابه حول الحالة الاقتصادية التي حققت النمو بنسبة 5.2 عام 2004 وقال أويحيى ان خطة التمويل محليا بدلا من اللجوء الى القروض الخارجية.

- **النتائج:**

- وباختبار فرضية الدراسة ثبت وجود علاقة طردية بين معدل النمو في الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي بمعني زيادة معدل النمو في الدين الخارجي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تأكيد صحة فرضية الدراسة أي أن المديونية مصدرًا مكملًا للادخار الوطني للخروج من حالة التخلف وصولًا إلى التنمية الاقتصادية.

- يعتمد دور الدين الخارجي في تمويل مشاريع التنمية على طريقة وفعالية استخدامه في عملية التنمية الاقتصادية، فإذا أُستخدمَت هذه القروض لاستيراد سلع استهلاكية أو لتمويل مشاريع غير منتجة، فهذا بالطبع سيؤدي إلى إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات، ولكن إذا تم استخدامه لتمويل مشاريع إنتاجية سريعة العائد، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.

- بالنظر إلى طبيعة الديون الخارجية خلال فترة الدراسة نجد ارتفاع الديون قصيرة الأجل علي حساب الديون متوسطة الأجل وهو اتجاه سلبي لأن الديون قصيرة الأجل خطر علي الاقتصاد.

- انخفاض نسبة ما يتم إنفاقه من الاستدانة الخارجية علي المشروعات التنموية ذات العائد الاجتماعي أو الاقتصادي المحتمل علي حساب ما يتم استخدامه لسداد الديون السابقة وهذا ما ظهر في قيمة الميل المنخفضة.

- تظل القروض الخارجية في معظمها قروض من النوع الصعب، الضار بالاقتصاد، لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتفعة الفائدة.

- تدهور معظم مؤشرات استدامة الدين، مثل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالى وإلى الصادرات وإلى الاحتياطيات الدولية، كما زاد العبء السداد السنوي إلى أضعاف ما يُنفق علي الخدمات الأساسية مثل علي التعليم والصحة وغيرها.

- اعتمدت الحكومة علي إخفاء الوضع الحقيقي للدين الخارجي عن طريق الاقتراض عبر مؤسسات لا تظهر في حسابات الموازنة، علي رأسها البنك المركزي إضافة إلى الدين المحلي المملوك للأجانب (الأموال الساخنة).

- ربع الدين الخارجي المصري يستحق السداد خلال عام وهو ما يترتب عليه أن تستمر مصر في الاقتراض من جديد من أجل سداد الديون المستحقة، وليس بغرض الاستثمار والتنمية.

- **التوصيات:**

- يجب الاعتماد على الموارد المحلية ومحاولة تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل في القروض الخارجية عن طريق تحفيز المدخرات المحلية وضرورة توجيه القروض الخارجية إلى القطاعات الإنتاجية التى بحاجة إلى تمويل لزيادة مستويات إنتاجيتها وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية.

- تقليل من القروض الخارجية بالشروط الصعبة، والحاجة للتعامل مع هذه القروض حسب طبيعة كل قرض، ودراسة فترة السداد ونسبة الفائدة.
- يجب دراسة طلبات القروض الخارجية دراسة شاملة حسب الحاجة لها وتقليل الاعتماد عليها.
- أهمية التحوط من الزيادة المحتملة لتكلفة الاقتراض الخارجي إذا استمرت أسعار الفائدة علي الدولار الأمريكي في الارتفاع مستقبلًا.
- ضرورة مراقبة النمو المطرد للدين الخارجي والحد من توسعه بلا ضوابط لكي لا تدخل مصر في الحالة التي تصبح فيها الاستدانة المستمرة ضرورية لمجرد سداد الأقساط السابقة.
- ضرورة وضع آليات للخروج من الاعتماد المتزايد علي الديون الأجنبية وتجنب الدخول في حلقتها المفرغة وبناء نظام أفضل لحوكمة الاقتراض الأجنبي والعمل علي تشجيع وتحفيز بقاء العملة الصعبة بالوسائل القانونية وليس قسرًا.
- الحرص علي عدم التفريط في موارد البلد الشحيحة في مشروعات وبرامج قد لا تكون ذات أولوية ملحة في الوقت الحالي.
- وضع سقف قانوني للاقتراض الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى وسقف آخر لاقتراض البنك المركزي الخارجي.
- وضع خطة خمسية معلنة مسبقًا للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، وخطة موازية لتنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، يقرها البرلمان في تشريع، وتحاسب الحكومة علي درجة التزامها بتلك الخطة.

- إعادة هيكلة الدين الخارجي بغرض إطالة آجال السداد، والعودة إلى نسبة 90% ديون طويلة الأجل، أي التي تسدد علي أكثر من خمس إلى عشر سنوات، منخفضة الفائدة (الديون السهلة).

- هناك تحسن في كم المعلومات المتاحة عن الدين الخارجي، إلا أن البيانات غير مجمعة بشكل يسهل على المتابع من خلاله رسم صورة كلية عن هذه الديون وأعبائها.

- نشر شروط القروض وشروط سدادها. حتى الآن، لا نعرف مدى صعوبة شروط السداد في ثلثي الحالات (باستثناء القروض من الصندوق والبنك الدوليين وعدد من المؤسسات الدولية)، لأن البيانات لا تُنشر حول تلك الشروط، والتي تشمل فترة السماح قبل بدء السداد وعدد سنوات (آجال) السداد وسعر الفائدة.

- في النهاية يطرح الدين الخارجي تساؤلات حول الهدف منه وهي إذا كان الاقتراض الخارجي من أجل تمويل التنمية والبنية التحتية، فإن المحصلة أن المبالغ التي تخرج لسداد المستحقات أكبر من المبالغ التي نقترضها، فلا يتبقي شئ للبناء والتنمية، وإذا كان الهدف منها أن تزيد المبالغ المسددة كل عام من أجل تقليص حجم الدين الخارجي، فهذا أيضًا غير متحقق بما أن حجم الدين الخارجي في النهاية يتزايد، ولا يقل.

المراجع :

- **أولاً الكتب:**

- إسماعيل قاته، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- السيد عطية عبد الواحد، "المالية العامة"، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005.
- جورج قرم، "التبعية الاقتصادية مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي"، دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولي، 1980.
- جلال أمين، "قصه الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك"، دار الشروق 2012
- حمدي أحمد علي الهنداوي، "تاثير الدين العام المحلي علي محددات النمو الاقتصادي"، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، أبريل،2019.
- خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006.
- ربيع نصر،"رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، سوريا، 2004.
- رمزي زكي، "الديون والتنمية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
- رمزي زكي، "حوار حول الديون والاستقلال"، مطبوعات مكتبة مدبولي،1986.

- سالم توفيق النجفي، "سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي"، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- صباح نعوش، "أزمة المالية الخارجية في الدول العربية"، دار المدي للثقافة والنشر، 1998.
- صبحي محمد قنوص، "أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.
- طارق محمد الرشيد، "المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي"، الخرطوم، مطبعة جي تاون، 2005.
- طارق محمد الرشيد وآخرون،" السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك"، السودان، 2010.
- عبد الحفيظ عبد الله، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة،1998.
- فلاح حسن ثويني، "مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار."
- مجيد على حسين وعفاف عبد الجبار، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 1998.
- محمد جابر، "بواعث القلق الدين الخارجى في مصر"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 2017.
- محمد صاح تركي، "علم اقتصاد التنمية"، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد محمود شهاب،" الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق علي بعض الدول العربية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- مدحت القريشي "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل، الأردن،2007.
- ميادة داود حسن،" أثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن كلية إدارة المال والأعمال"، جامعة أل البيت، 2016.
- نجلاء محمد بكر، محاضرات في التنمية الاقتصادية"، كلية السياسة والإقتصاد، جامعة بني سويف، دار النهضة.

- **ثانيًا الرسائل العلمية:**

- أمنية أمين حلمي حسن، دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الإشارة للتجربة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.
- زكي عمار، علاقة الدين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول العربية"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان، 2002.
- كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- محمد لبيب شقير، دور المشروعات العربية المشتركة في التكامل الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، القاهرة، 1981.

- وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: "الجزائر، مصر، السعودية " دراسة مقارنة 1990 – 2010"، رسالة دكتوراة، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر 2014.

- **ثالثًا الأبحاث:**

- أحمد جودة، "تحليل أداء التجارة الخارجية وانعكاسها علي النمو الاقتصادي دراسة حالة مصر 1990 – 2016"، كلية السياسة والإقتصاد، جامعة بني سويف، 2017.
- احمد ضيف، "أثر السياسة المالية علي النمو الأقنصادي المستدام دراسة حالة الجزائر 1989-2012"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،الجزائر، 2014.
- احمد فتحي خليل، " تقييم الاثار قصيرة وطويلة الاجل للدين العام المحلي علي النمو الاقتصادي"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2016.
- اشرف محمد دوابة، "أزمة الدين العام المصري(رؤية تحليلية)"، يوليو 2016.
- آمال قحايرية، "اسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية" المعهد الوطنى للتخطيط والإحصاء"، الجزائر.
- أمل الغوثي، "الدين العام والنمو الاقتصادي في مصر" جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، 2018
- الهامشي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وأثارها"، العدد12، 1999.
- بلقاسم العباس، "إدارة الديون الخارجية"، العدد الثلاثون، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي، الكويت، 2004.

- دراج عمرو، النمر مصطفي، "الإقتصاد المصري بعد 2013"، المعهد المصري للدرأسات، 2019
- سعد سمير مرقس،" الدين العام وكيفية ادارته وتخفيضه"، نادي التجارة، 2017.
- سفيان العيسة، "الإقتصاد السياسي للإصلاح في مصر – فهم دور المؤسسات"، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 5، 2007.
- سميحة فوزي، نهال المغربل، "الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 96، 2004.
- فاطمة الزهراء تونسي، "دور تحرير التجارة الخارجية في الخدمات المالية علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة مصر 2000–2012 "، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2014.
- عبدالله بلوناس، "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة"، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996.
- علواني عمر، "أثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2014"، كلية العلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2016.
- محمد إسماعيل محمد، "أثر الديون الخارجية علي أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان (1993،2017)"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.
- محمد عبدالحليم، "الدين العام:المفاهيم–المؤشرات–الآثار بالتطبيق علي مصر"، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2003.

- مسعود مجيطنة، "الدين والمديونية في الرأسمالية وانعكاساتها علي البلدان النامية"، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.
- موسي معمري، "أثر الانفتاح التجاري علي النمو، دراسة تطبيقية علي الحالة الجزائرية 1989-2009"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعه اليرموك، الاردن، 2011.

- **رابعًا المواقع الإلكترونية:**

- جلال خشبة، "نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن"،2015 https://www.britannica.com/topic/economic-growth .
- خالد المنشاري، "الديون الخارجية والداخلية لمصر من 1876 حتي 2018"، INDEPENDENT عربية، مايو 2019، علي الرابط http://www.independentarabia.com.
- خالد المنشاوي، " لماذا قفز الدين الخارجي لمصر بشكل مفاجئ"، INDEPENDENTعربية، أكتوبر 2020 علي الرابط http://www.independentarabia.com.
- خالد حسني، "ارتفاع ديون مصر الخارجية والداخلية في عهد مرسي"، مجلة العربية، نوفمبر 2013 علي الرابط https://www.aharabiya.net
- مصطفي عيد، أكتوبر 2015، "ارتفاع دين مصر الخارجي لأعلي مستوي في 24 عاما بعد صعود قياسي في 3 شهور"، مصراوي، علي الرابط https://www.masrawy.com/news/news_economy

- منصور احمد، "الإقتصاد المصري منذ مطلع التسعينيات إلى ما بعد 2012"، بنوك مصر بوابة اتحاد بنوك مصر، 2020 علي الرابط http://www.febgate.com/36683

- **المجلات العلمية:**

- أياد حماد، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، 2008.
- تريز منصور، "ديون الدول والمخاطر المترتبة عليها"، مجلة اقتصاد ومال، العدد334، 2013.
- جميل طاهر، "أزمة الديون الخارجية وإنعكاستها علي الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية.
- سمير ابو مدللة، "أثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي "، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، فلسطين، 2013.
- سيد شوريجي عبد المولي، "المديونية الخارجية وإنعكاساتها علي الأمن والاستقرار في بعض المجتمعات العربية"، المجلة العربية للدراسات الأمنية.
- عبد الغفار فاروق، "الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة حالة مصر" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.
- علياء محمد الغايش، "آثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية فى الدول النامية دراسة حالة مصر 2010-2018"، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، مصر، 2019.

- محمد مرسي، أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر– دراسة قياسية، مجلة السياسة والإقتصاد، العدد9، 2020.

- **سادسًا التقارير:**

- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد مختلفة 91–2014.
- الهيئة العامة للاستعلامات، درأسات محلية، التنمية المستدامة والموارد المائية في مصر، سبتمبر2009.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، التقارير السنوية.
- صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019/2000.
- وزارة المالية –الحسابات الختامية من عام 90\91–2013\2014.